

حوار مع الرئيس اسيااس افورقي بمناسبة العام الجديد



اجرت وسائل الإعلام الارتيرية لقاءً مع فخامة الرئيس إسيااس افورقي بمناسبة العام الجديد 2016 في يومي الثاني والثالث والعشرين من يناير الفائت, تركز حول التطورات العامة في البلاد والأحداث و المجريات الإقليمية والعالمية ذات الصلة.

فيما يلي نص الحوار المعمق الذي أستهل بالتطورات الراهنة في البلاد:

فخامة الرئيس دعنا نبدأ الجزء الاول من هذا اللقاء المخصص للموضوعات المحلية بالسؤال عن موضوع تغيير عملة النقفة في الآونة الاخيرة ،ماهو التأثير الذي ستحدثه هذه الخطوة من وجهة النمو الإقتصادي ،وماهي السياسات والخطوات التي يجب إيضاها من قبل مؤسساتنا الإقتصادية في هذا

المجال ؟

السيد الرئيس :في البدء اهنيئ الشعب الإرتري في الداخل والخارج بمناسبة العام الجديد.

فيما يتعلق بالسؤال عن تغيير عملة النقفة ،فإن تغييرها لم يأتي لإستبدال العملة الورقية بعملة ورقية اخرى فحسب ،ولكن اذا اردنا ان نتحدث بشكل عام، فإن الهدف من هذه العملية هو تحقيق اصلاح هيكلي واقتصادي.وفي هذا السياق يمكن ان تطرح العديد من الاسئلة الكبيرة مثل ما هو الاصلاح الهيكلي والاقتصادي المطلوب ، ما هو الخلل الذي حدث ،؟وما الذي تريد إصلاحه ؟ كيف تتم عملية الإصلاح ؟ماهي الوسائل الواجب اتباعها لتحقيق ذلك ؟ .

احد الأدوات التي تحتاج اليها لتحقيق هذه الغاية هو العملة ،ولكن هذا لايعني ان اصلاح كل الإختلالات يتم فقط بتغيير العملة ،فهو البداية ،أو أحد الادوات المهمة التي يستعان بها في اصلاح العديد من الإختلالات الاقتصادية. إن الشروع في تغيير العملة ، نقطة البداية لإحداث اصلاح هيكلي واقتصادي .فقد ظللنا ن فكر في عملية الإصلاح هذه منذ فترة طويلة . على سبيل المثال ماهي الإختلالات الحاصلة ، في قيمة صرف النقفة مقابل العملات الاجنبية ،هناك التضخم،عدم إدارة الضرائب كما ينبغي ،وغيرها من الموضوعات الاقتصادية التي يمكن ملاحظتها في معيشة الشعب ،كل هذه الامور ينبغي النظر اليها بالتفصيل ، فإذا اردت ان تقوم بإصلاحها يجب ان تبحث في كيفية انجاز هذه المهمة بالطرق الناجعة ،فهذه المشكلات هي مشكلات إقتصادية ظلت موجودة لفترة طويلة،قبل محاولة إيجاد الحلول لها ومعالجتها ، ينبغي ان نعرف ماهي اسبابها، فقد تكون لها اسباب عديدة ، اجرينا بحوث في ثلاثة محاور تناولت العديد من الاسئلة ،ما هو سبب تدني صرف النقفة مقابل العملات الاجنبية ،وارتفاع تكاليف المعيشة ، وزيادة الاسعار وغيرها من المشاكل الإقتصادية التي لاحصر لها .

يمكننا ان نقول بان هذه المشكلات تراكمت بشكل تدريجي لتصل الى درجة معينة في نهاية المطاف ،لذا فإنك اذا اردت معالجتها ،ينبغي ان تعرف اسبابها في المقام الاول و في كثير من الاحيان ينبغي ان نبدأ بإدارة وحل المشكلات

الخاصة بنا ، لكن بشكل عام فإن البحوث التي أجريت للتعرف على الأسباب تمت في ثلاثة محاور ، المحور الاول هو العدائيات الخارجية التي استمرت طوال 18 عاما الماضية، وعند النظر اليها بدقة فإن هدفها كان إعاقة وإضعاف البرامج التنموية التي تنتظم البلاد بما في ذلك الإدخار ، والتسبب في تدني قيمة العملة الوطنية ، والقضاء على السياسات المالية وعدم تمكينها من العمل ، وتأسيس خزانات خارج البنوك الرسمية ، وتعطيل المؤسسات المالية داخل الوطن، وتشجيع الأعمال الإجرامية كالتهريب عبر الحدود ، والنشاطات التجارية غير القانونية، حيث لا يمكننا ان نقول بانها لم تحدث ضغوطاً على الاقتصاد، ولكن معرفة الأسباب وراء كل ذلك يجب ان لا يكون عبر التخمين او الإستنتاج ، وانما بدقة وبلغة الأرقام ، المحور الثاني هو المضاربات التي كانت تقوم بها فئة قليلة جداً من المضاربين، والتنافس المحموم بينهم والذين ظلوا يخدمون العدائيات المدفوعة من الخارج بطريقة او بأخرى، مستغلين الثغرات الداخلية ليلحقوا اضراراً بالإقتصاد الوطني كالتسبب في تدني قيمة صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية ، والتسبب في ارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للمواطنين وزيادة الاسعار وغيرها ، فالأضرار التي كان يحدثها المضاربون داخل الوطن بالإقتصاد لتحقيق مصالحهم الضيقة مدفوعين بالجشع وبقوة لا تعرف الرحمة كبيرة للغاية ، حيث يتطلب دراسة الاسباب المؤدية الى ذلك بدقة ومعالجتها .

اما المحور الثالث والاهم كما ذكرت آنفاً فهو المشكلات الداخلية وهي المشكلات الناتجة عن سياسات وعمل المؤسسات الحكومية سواء في صرف العملة الوطنية او التضخم بدءاً من ميزانية الحكومة وتطبيقها على ارض الواقع ومروراً بالضرائب وجمعها والقصور في الجهات العاملة في مراقبة اعمال المؤسسات الحكومية ، والإشكاليات التي خلقتها هذه الجهات ، كل هذه المشكلات وغيرها من المشكلات التي ذكرتها في المحورين السابقين، تم التعرف عليها بدقة من خلال البحوث التي اجريناها ، اذا كانت هذه هي الاسباب ؟ فكيف يمكننا اعادة الوضع الى حالته الطبيعية ؟.

قيمة صرف العملة لا تحدده حسب هواك ، فهو يحدد وفق معايير معروفة ، حيث ينبغي ان لا يسمح بتدني قيمة العملة تحت تأثير المضاربين والعدائيات الخارجية

،ويجب معالجة هذه المشكلة . لقد ظل التضخم وزيادة الاسعار وغيره يتأثر بهذه الأسباب والعوامل ،ومع تراكم هذه المشكلات ،فإن الضغوط الكبيرة ، والاضرار التي سببتها على المستوى المعيشي للمواطن لا يمكن الإستهانة بها ،بدءاً من إيجارات المنازل ،والاحتياجات اليومية من الغذاء والمواد الاستهلاكية في الاسواق ،وبالرغم من ان مداخل الدولة تستحق الإشادة بها ،إلا أن هذه الاسباب وما نتج عنها من اضرار على معيشة المواطنين لايمكن التقليل من شأنها . وفي الاونة الاخيرة وأمتداداً للعدائيات الخارجية فقد جاء تزوير العملة ،حيث تم طباعة عملة مزورة في الخارج وتم إدخالها في السوق لتدمير الإقتصاد الوطني ،والحديث لاحقاً عن ازمة وعدم الاستقرار . لقد وصل الامر الى هذه الدرجة ،وعليه فإن الشروع في تغيير العملة هو بهدف معالجة كل هذه الاشكاليات ،واحداث إصلاح هيكلي واقتصادي ،وبشكل عام فإن تغيير العملة ليس حلاً في حد ذاته ،اذا لم تتبعه خطوات ،وبالفعل هنالك خطوات موضوعة تتعلق بالسياسات المالية ،التضخم ومراقبة صعوده وهبوطه، وكذلك تأثيره على المستوى المعيشي ومعايير اسعار المواد الاستهلاكية في الاسواق، وبشكل عام فإن تغيير العملة هو بهدف المساعدة في إحداث اصلاح هيكلي في الإقتصاد من وقت لآخر ،حيث لا يمكن تغيير العملة ان يحدث معجزة في الوقت القريب، بل يحتاج الامر الى ان يتزامن تغيير العملة مع تنفيذ الخطوات المعدة والتأكد ما إذا كان الاصلاح يسرى في الاتجاه الصحيح عبر المراقبة المستمرة واتخاذ الإجراءات المطلوبة .

لا يمكننا الحديث بان حلاً سريعاً سنتم لكل الإختلالات الإقتصادية ولكن مع مرور الزمن نتوقع ان تنجز هذه المهمة حيث بدأت المؤشرات على نجاح العملية تبدو في الأفق، ولكن لاينبغي ان نركن لهذه المؤشرات ،بل يجب ان لانتوقع ان تقف العدائيات او تتغير،اضف الى ذلك فإن الاعمال التي تستهدف احداث خلل في الاسواق وكذلك المضاربات لا نتوقع ان تتوقف في القريب العاجل وانما يحتاج الامر الى وقت ، يجب ان نبدأ بإصلاح الخلل الذي كان موجوداً في سياساتنا ومؤسساتنا ،وهذا ايضا يحتاج الى وقت .

بخصوص الإجراءات التي يجب اتخاذها ،لدينا عدد من الخطوات الجاهزة ،وسننفذها الواحدة تلو الأخرى، وسندرس التأثيرات التي تحدثه كل خطوة وتأثير

ها كلها على بعضها البعض ،وفي النهاية التعرف على النتائج المتحققة وفق المعايير الموضوعية . لا يمكننا الحديث عن هذه الخطوات الآن فقد مضي شهر ونيف منذ ان شرعنا في تغيير العملة ،لا يوجد شيء يسير على الهوى ،قد لا يروق ذلك لمن يحكون المؤامرات وينشطون في المضاربات ، لن نسمح بعد ذلك لإستغلال الثغرات ،وسوف لن يتكرر ارتكاب الاخطاء مرتين او ثلاثة وحالة اللامبالاة التي كانت موجودة في الماضي واوجه القصور في التعاملات سوف لن يسمح بها ،كما ان كل السياسات التي جلبت كل هذه الاسباب ،حتى ولو كانت منطلقة من حسن النوايا سوف لن تستمر بعد اليوم ،يجب ان نحدث تغيير جذري ، وبشكل عام فإن تغيير العملة له اتجاهات واهداف متعددة ستنفذ بالتدريج وسنري نتائجها مع مرور الوقت .

:

فخامة الرئيس قبل ان نخرج عن موضوع العملة ،ياتري ماهي التطورات التي ستحدثها هذه العملية في صرف عملة النقفة مقابل العملات الاجنبية ،وماهو تأثيرها في الاسواق؟

السيد الرئيس : كيف تبدو الأوضاع في الأسواق؟كم كانت قد وصلت قيمة النقفة مقابل العملات الأجنبية؟من جهتي فأنا لا أتباع كثيرا؟هنالك ما يعرف بالسعر القانوني لصرف العملة من قبل الحكومة لم يتغير بعد، هل سعر الصرف هذا واقعي؟هل يمكننا ان نستمر بذلك السعر؟ هنالك العديد من الآراء التي انتت خلال العشر سنوات الماضية. كم يمكن ان تساوي النقفة بالدولار ،او كم يجب ان تكون؟قد لانعدم من يقول منطلقاً من عواطفه الذاتية، يجب ان نعمل على ان يعادل سعر النقفة الواحدة دولاراً واحداً. إذا ضعفت الاعمال الرقابية للمؤسسات المالية ،وعندما نجد الأموال التي ينبغي ان تكون تحت سيطرة وتحكم المؤسسات المالية، ويتم تداولها خارج هذه المؤسسات ،هل يمكنك في ظل هكذا اوضاع التحكم في السعر القانوني لصرف النقفة ؟ اذا كنت تفتقر لوسائل التحكم ،وإذا كانت القوة الموجودة في إقتصادك ونموك الإقتصادي لا تستطيع ان تتحكم في مثل هذه الظواهر وما شابهها ، هل يمكن بالعاطفة فقط ان نساوي سعر الصرف؟ واذا كان سينخفض هذا السعر او يرتفع ماهي المقاييس التي سيتم إتباعها في ذلك؟ ولماذا؟ ما هو تأثير الإقتصاد المحلي والإقتصادات التي من

حولك في هذا الأمر؟ كيف يمكنك تقدير ومراقبة العلاقات التجارية وغيرها من الأدوار الاقتصادية القائمة مع الدول الموجودة في الإقليم او خارجه؟ اذا فتحت بنوك غير قانونية في الدول المجاورة ، وانشأت مؤسسات تنشط في صرف العملات وممارسة الاعمال الإجرامية ، واذا لم تستطع المؤسسات المالية للدولة التحكم في ذلك . هل يمكن لهذه المؤسسات السيطرة على سعر الصرف؟ وفي ظل مثل تلك الظروف يمكن القول ان سعر صرف الدولار مقابل النقفة كان قد وصل الى 50 و60 و70 نقفة. إن هذا السعر لم يكن يحدد بالقوانين الاقتصادية ، وانما عبر المضاربات وقوانين الغاب . كيف يمكنك اصلاح مثل هذا الوضع؟ وهل هذا هو فقط لب الموضوع؟ كيف يمكن التعامل مع الصرف القانوني وغير القانوني داخل الوطن وخارجه ؟ولكن في النهاية يجب ان يعود مستوى صرف العملة الى وضعه الطبيعي .

بما ان سعر الصرف في نهاية المطاف هو معيار للعلاقات الاقتصادية والتجارية ومؤشر للإستثمار والنمو الإقتصادي، فان محاولة تعديل سعر الصرف بمفرده في الوقت الذي لا تستطيع فيه تحضير تلك المعايير آفة الذكر ، واستخدامها في انجاز هذه المهمة، ظل تحدياً وأمرأ في غاية الصعوبة .

اما الآن فكيف يبدو الامر؟ نسمع هذه الأيام قول العديد من الناس .ما كان يقال له السوق الأسود لصرف العملة قد انخفض، النقفة قد ارتفع سعرهاالخ" . لا يمكنك ان تقول ذلك ولم يمضي شهر على العملية. الامر يتطلب التروي والحكمة. قبل ان تقول بان سعر الصرف قد أنخفض او إرتفع .تمهل قليلاً، تنفس، وبعده تزن الامور بهدوء، ربما يكون إنخفاض سعر الصرف الحالي ناتج عن ردة فعل وظاهرة فجائية ،أو يمكن ان يكون قد تأثرت كل العوامل المؤثرة على صرف العملة بالعديد من المخاوف .إذا أردنا ان نقيم الوضع يجب ان نقيمه بهدوء وتروي، لأن المواطن الإرتري داخل الوطن او خارجه يهمله سعر صرف العملة بشتى الطرق، هنالك من يريد ان يساعد اسرته، كما ان هنالك من يرغب في المشاركة في العديد من البرامج التنموية بالبلاد، وفوق هذا وذاك يهمل الفئة التي تعمل في المؤسسات الحكومية وفقاً للراتب، فإذا وصل سعر الصرف الى الدرجة التي لا يتناسب مع دخله ،بأي وسيلة يمكن قياس معنى العملة ومعنى السياسات الصادرة؟. في نهاية الامر فإن مقياسه هو الضرر الذي يتركه في

الحياة الإقتصادية في كل فرد واسرة ، ولهذا السبب لنستخدم هذه السياسات التي نقوم بإدخالها الآن كما ينبغي ، ونقوم بإيصالها الى مبتغاها دون ان نتزحزح ، ودون ان نعطي خلاصة او حكماً متسرعاً ، نتروى قليلاً ونحسن تقييماتنا مع الزمن ، وفي الوقت الذي نعتقد باننا وصلنا الى ما نبتغيه بالضبط ، يمكننا ان نقدم حينئذ تقييماً الحقيقي ، ولكن وبما ان مانراها الآن هي ظاهرة لم تتجاوز اسابيع معدودة ، فمن الأفضل ان نعطي لأنفسنا فرصة اوسع حتى نحكم على الامور .

فخامة الرئيس قد لاتجلب الخطوة التي اتخذت مؤخراً حلاً سحرياً، إلا ان أسعار بعض المواد الإستهلاكية قد انخفض بشكل كبير، ما هو السبب في ذلك؟ حتى نضمن استمراريته وسريانه أيضاً في السلع الإستهلاكية الأخرى؟

السيد الرئيس : تفاصيل الموضوع يعلمه اولئك القائمون عليه، ولكن هنالك قائمة لأسعار كل السلع الإستهلاكية ، كل سلعة غذائية لها سعرها المعروف "الدخن ، الذرة الرفيعة ، الذرة الشامية ، الداقوشا ، الطاف ، القمح... الخ ، المنتجات المحلية والمستوردة ، كيف كانت تشبه الاسعار في الماضي ليس في منطقة واحدة فقط بل في كل مدينة من المدن التي تعتبر اسواقاً ؟ اين كان يتجه ارتفاع الاسعار وانخفاضها ؟ عندما تقول ان سعر احد السلع الإستهلاكية كان كذا من المبلغ ، وانخفض الآن الى كذا من المبلغ؟ هل هذا الإنخفاض في السعر حقيقي؟ ولماذا إنخفض؟ يجب ان تعرف السبب في ذلك هل هو وفرة هذه السلع الإستهلاكية أم عدمها؟ ، ام ان اسعارها كانت تنخفض وترتفع رغم وجودها ووفرتها؟ هل هو طلب المستهلكين على السلع ، أم انعدام السلع نفسها؟ هل يمكن ان ياتي مثل هذا الوضع غداً؟ هل لانه قيل بالإمكان حدوثه غداً؟ . اذا كنت تدخل في توقعات من قبيل سيجد ذلك تحسناً في المستقبل ام لا ، يمكن ان تدخل في مضاربة تتعلق بازدياد وإنخفاض الاسعار ، لأن مقياسه في السوق ، ايضاً له طلب من المستهلك ويمكنه ان يباع . هل يمكنك ان تتحدث قائلاً بأن سعره أصبح كذا من المبلغ؟ . هذه مواد استهلاكية غذائية ، يجب ان ننظر اليها ليس بمفهوم المحاصيل الحقلية فقط ، وإنما بمفهوم ان المواد الاستهلاكية الغذائية تشمل ايضاً السكر والزيت ، والبقوليات وغيرها من المواد الغذائية الضرورية . ان الوقود ولأنه سلعة اساسية واستراتيجية تستورد من الخارج ، وله دور في كل الحياة الإقتصادية ، كما له دور في سعر الصرف ، واسعار المواد الاستهلاكية ، ومختلف الخدمات .

يمكنك التفكير فيما اذا كان تأثيره هو السبب في ذلك، او ربما السبب هو عدم وجود عرض كاف للعملة في السوق او التداول. هل يمكن القول انه السبب في حدوث ذلك؟ بما ان تدفق العملات الأجنبية في الاقتصاد موجود بأشكال مختلفة، فيمكنك ان تعتقد بانه قد لحق بتأثيراته. وبما ان هنالك العديد من الاسئلة التي تطرح، ولكي تصل الى تقييم وقرار واحد، يجب ان تضع المقاييس امامك، وان تبحث فيها الواحد تلو الآخر على ارض الواقع مع مرور الوقت، وهذا يتطلب زمناً كافياً.

ان الهبوط الحالي للأسعار، احد الإجابات التي أعطيها للسؤال المطروح، ان الاسعار التي ظلت موجودة معظمها اسعار مضاربات. في العام الماضي كان لدينا فائض من الذرة، خاصة في الاقليم الجنوبي، كان لدينا فاض كبير، إلا ان الفائض في الإنتاج المتحصل عليه، لم يترك اي اثر في اسواق الذرة. اين ذهب ذلك الفائض؟، هل اودع في المخازن؟. لانعرف كيف وصل الى يد اصحاب دكاكين محاصيل الغلال؟، ان انخفاض وارتفاع أسعار هذه المواد الاستهلاكية يتحدد بأولئك الأفراد الذين استولوا على هذه المواد، فالاسعار لا تحدد وفقاً لقانون السوق، او العرض والطلب، وغالب الاسعار هي اسعار مضاربات. عندما يجوع الناس، يدفعهم ذلك للقلق وتقودهم الى السعر الذي تحدده انت، ومن ثم تحصل على أي ربح تريده، خاصة عندما لاتراقب الحكومة والجهات الحكومية الاسواق كما ينبغي. المضاربات اصبحت خارج السيطرة، بحيث لاتستطيع ان تقدر ما أحدثته من أضرار في وتيرة ارتفاع الاسعار، فالأمر لم يعد تحقيق مئة او مئتي الأضعاف من الأرباح، بل تعداه حتى الف او الفئ الأضعاف. ان الاسعار تففز قفزات كبيرة في غياب الرقابة، وفي النهاية لا تجد سبيلاً لضبطها والسيطرة عليها، لذا فإن السؤال القادم، هو ان هبوط الاسعار هل أتى بسبب تباطؤ وتيرة المضاربات، ام ان المواد الاستهلاكية حقاً قد انخفض سعرها الى وضعه الطبيعي؟، حتى تعرف إجابة هذا السؤال يجب ان تجري حساباتك الرقمية بهدوء وتروي.

في الإجتماع الذي عقده مجلس الوزراء في الفترة الماضية، اوضح في خطته الموضوعية للعام 2016، بان الاولوية ستعطي لتنمية الموارد البشرية، وضمان الغذاء والوقود، وتوفير الآليات للنقل والمواصلات الشعبية. ارجو ان تعطينا

شرحاً اضافياً بخصوص هذه البرامج، والبرامج والاولويات ذات الصلة ؟

السيد الرئيس : ماهي البرامج التي لدينا للعام 2016 والاعوام التي تليه؟ كيف تبدو الميزانية؟ ظللنا نزيد الموارد عاماً إثر آخر؟ هذه الموارد تشمل الآليات الثقيلة، المواد الخام، الوقود، الاسمنت، السيخ، وغيرها من الموارد، فضلاً عن الموارد البشرية ". اذا اردنا ان نضمن فعالية الموارد التي ندخرها للعام 2016م "الموارد التي كانت توجد بين أيدينا من قبل وتلك التي نضيفها الآن " ،وامكانية استغلالنا إياها بفعالية في تنفيذ برامجنا للعام 2016، وحتى برامجنا التنموية للعام 2017م، يجب ان نعرف ماهي مواردنا؟. لذا يجب ان نقيم الموارد التي بين أيدينا ،فقد ظللنا نجري التقييم منذ زمن طويل ،كم لدينا من انواع الآليات الثقيلة؟، وكم عددها؟ كم عدد الآليات التي تعمل بشكل جيد والتي لا تعمل؟ كم عدد الآليات التي تنقصها قطع الغيار ؟ يجب ان يتم التعرف على هذه الموضوعات كلاً على حده؟ لأنك ستنتقل للعمل معتمداً على هذه الآليات.

وبما ان قدرة التنفيذ تحدد حسب الموارد التي لديك، فإنك لا تستطيع ان ترتب برامجك وتضع خططك دون معرفة محتوى ما لديك من موارد ونفس الشيء ينطبق على المواد الخام، ماهي المواد الخام التي لدينا سواء المنتجة داخل الوطن أو المستوردة من الخارج مثل الوقود، والاسمنت وغيرها من المواد الخام. ماذا نستطيع ان نضيف الى هذه المواد. تأتي الميزانية ايضاً مع ذلك؟ اذا أردت ان تخصص الميزانية المطلوبة ماهي المداخل التي لديك؟ يجب ان تعرف من اي المصادر يمكن ان تدخر المداخل؟ كيف يمكنك صرف الميزانية؟ يجب ان تعرف كيفية صرف الميزانية المقررة على مستوى القطاعات والاقاليم، وفوق هذا وذاك يجب ان تتمكن من معرفة مواردك البشرية، على الاقل مثلاً يجب ان تتحدث عن القوة العضلية المتوفرة لديك ولكن في النهاية فإن الذي يحدث تغييراً في النماء الإقتصادي هو الخبرة المهنية للمورد البشري، المورد البشري صاحب الخبرة ،والذي مر على العديد من المستويات المهنية. هذه هي القدرات التي تمكنك من الاستخدام الامثل للآليات الثقيلة والمواد الخام والميزانية التي لديك، لقد أمضينا زمناً طويلاً دون ان نقيم هذه الموارد كما ينبغي اذا أردنا ان نجعل من العام 2016م نقطة تحول يجب ان نجري ونعرف التقييم الدقيق لمواردنا الراهنة، وفوق هذا اذاك يجب ان ننمي قدراتنا البشرية لدينا مسبقاً عدد ممن

ظلو يكتسبون خبرات وقدرات مهنية لفترة طويلة بوسائل مختلفة، سواء ممن تخرجوا بدرجة البكالوريوس والدبلوم من الكليات، او مراكز التأهيل المهني، ماهي القدرات التي توجد في اوساط هؤلاء؟ يجب ان نقيمهم فرداً فرداً؟ وبعد ذلك نضع برنامجنا للعام 2016م؟ الموارد الموجودة بين أيدينا تم التعرف عليها ومقدمة بالتفصيل، وفوق هذا ذاك ونظراً لقولنا بأن القدرات البشرية يجب ان تقيم كما ينبغي، فان التقييم جاري الا انه لم يكتمل بعد، يجب على القدرات البشرية لاسيما أولئك المهنيين وأصحاب الخبرات ان يتم توظيفهم في المواقع التي يستطيعون ان ينتجوا فيها بفعالية، ان الاسلوب الذي ظللنا نتبعه في التوظيف، هل كان يضمن أو يضع في الاعتبار فعالية القوة العضلية ام المورد البشري لدينا؟ هذا أيضاً يجب ان يقيم؟ اذا اردنا ان نلج الى اعمالنا المتعلقة بالإصلاح الهيكلي. وبما انه يجب ان نفكر في الاستفادة من هذا المورد بطريقة مثلى، وبشكل عام اذا اردنا ان ننفذ البرامج التنموية، يجب ان نعرف طريقة صرف الميزانية، وفي هذا المضمار فإن معظم ميزانية العام 2016 يجب ان توظف لتحسين مرتبات الموظفين، لان القضية ليست فقط التعرف على قدراتك البشرية وتوظيفها في المواقع التي تنتج فيها بفعالية، بل يجب ان تجد هذه القدرات البشرية أيضاً حقها، هذه الفئة التي ضحت لسنوات عديدة متحملة الصعاب، اذا كانت هنالك برامج تسير بعد 2016 و2017م فعلي هؤلاء السائرين في دربهم ان ينالوا ثمرة جهدهم، كيف تقدر هذا الجهد؟، هذا موضوع قائم بذاته إلا انه يجب ان يأتي في الاولوية، كما ان ما يتعلق بالآليات الثقيلة والمواد الخام ايضاً يأتي في الاولوية، فيما يتعلق بمتطلبات الشعب بشكل عام خدمات المواصلات، الاتصالات، المياه، الطاقة، بالإضافة الى الخدمات الإجتماعية كل ذلك ايضاً يجب ان يعطى الاولوية، كما يجب ان يحصل المهنيون والخبراء الذين يعتبرون الدينامو المحرك للإقتصاد، وكذلك الأفراد الآخرين العاملين في الخدمات الاساسية، لذا فعندما نرتب ميزانية العام 2016، يجب ان نعرف اولويات صرف ميزانيتنا، وان نحدد اي البرامج تكون في المقدمة وماهي البرامج التي لا يمكن تجاوزها، كمحصلة لكل ذلك نستطيع ان نقول بأننا وضعنا برنامجنا للعام 2016.

لقد عزمنا بان نعبر هذا العام 2016 الى افضل حالات النماء والتطور الاقتصادي من خلال تحديث، اعمالنا وإصلاح برنامجنا، النقطة التي نتحدث

عنها كانت قد اتت في سياق هذا الموضوع ،وان هذا السؤال الذي طرحتموه يشمل لكل ذلك .

فخامة الرئيس ذكرت قضية تحسين الرواتب،متى سيتم تنفيذ هذا البرنامج بالكامل ؟

السيد الرئيس : لقد بدأ تحسين الرواتب بالفعل ،الموظفون الذين دخلوا في السجل عرفوا رواتبهم ،يجب على الوزارات المعنية وغيرها كالجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، والإتحادات والجمعيات وكل الجهات التي لديها موظفين يدخلون ضمن دائرة سجلات عمال الحكومة ، ان تحضر ملفاتها التي تحوي قوائم بكل القدرات والكفاءات البشرية الموجودة بها ،مع ذكر كل التفاصيل المتعلقة بهم، لن يدخل في السجل الجديد للراتب من لم يتم تسجيله في تلك الملفات، فقد عملنا ترتيبات لذلك، اذا قيل هذا الشخص بناءً على هذه المهنة والخبرة والمعيار المحدد تم وضعه في هذه الدرجة الوظيفية ، هنالك راتب مخصص له وفقا لهذه الدرجة ،وحتى نتأكد من تلك الدرجة يجب ان يملأ ملف كل فرد بشكل جيد، فعندما تأتي التفاصيل بالكامل يتم تسجيلها في السجل الجديد للراتب . لقد بدأ تطبيق هذا البرنامج منذ منتصف العام 2015 للذين تم تسليم ملفاتهم ، اما الذين لم تستلم ملفاتهم بعد ،فإذا امكن حل المسألة بأثر رجعي ، سنفعل ذلك . ولكن قبل كل شيء يجب احضار ملفاتهم الى الجهات المعنية . ربما يقول قائل الراتب الذي تم تحديده، كيف ولماذا حدد؟. بما ان هذا العمل استغرق سنوات فلا أريد ان أخذ زمنا طويلاً في الحديث عنه.

داخل هذا الوطن ناهيك عن الافراد المتضررين يوجد قطاع من المجتمع ظل يعمل بلا راتب ،يصعب ان نتحدث قائلاً بأن هنالك راتب بالمعني المعروف، هل كان هنالك بالفعل راتب؟ اذا هبط سعر النقفة الى ادنى مستوى له، واذا زادت اسعار السلع الاستهلاكية والغذائية وإيجار المنازل وغيرها من الخدمات بشكل كبير جداً، ماذا ستفعل بالراتب الذي تأخذه في غضون شهر واحد؟ لا تستطيع ان تفعل به شيئاً؟. حسنا فقد اردنا ان ندخر بعض القدرات داخل الموازنة المالية للإقتصاد بسبب انجرارنا وانشغالنا بأولويات التنمية ، لذا تركيزنا انصب على ذلك في الماضي.؟قد مضي الوقت ونحن نقول يمكننا ان نتحمل موضوع الراتب ،ونستطيع ان نواصل المسيرة بلا راتب ،مضي الوقت هكذا، الآن ايضا لا نستطيع

ان نقول بأنه لا يوجد تضحية، وان الأمر قد ولي ،ولكن الى حد ما اذا اردنا ان نعمل للفترة المقبلة يجب ان يحدث الإصلاح الذي بدأناه ،وهذا الإصلاح هو الخطوة الاولى ، ولكنه ليس الاصلاح النهائي، يجب ان يقيم مع مرور الزمن حتى يصل الى مبتغاه الحقيقي، ولكن في النهاية ،اذا كان راتبك كذا ،والآن اصبح كذا ما هو التغيير الذي سيحدثه لك؟ اذا كانت القوة الشرائية للنقفة الواحدة في السوق غير مطمئنة، فالقول بأن قيمة راتبك قد وصلت الى هذا العدد من المبلغ لا جدوى له، فالأمر لا يتعدى ان يكون اعادة زيادة التضخم الموجود وإعطاءه شكلاً آخر فقط، وبما ان القيمة الحقيقية للراتب ينبغي ان تسير بما يتماشى و المستوى المعيشي واسعار المواد الاستهلاكية والتضخم ،فإن هذا الإصلاح الذي ادخل الآن هو بمثابة الخطوة الاولى .

الجهات التي تجمع السجلات لاتزال تواصل عملها ،الوزارات التي احضرت تقاريرها قد سجلت اعضاءها في السجل وسيتواصل هذا التسجيل بدقة ،وعليه فإنني استطيع ان اقول لكل من تم تسجيله في السجل الجديد "وفقاً لتخصصك وما تستحقه ،فقد عدل راتبك في المرحلة الاولى " حتى وان لم يكن ذلك التعديل النهائي.

ماهى الخطوات التى يمكن اتخاذها لمراقبة التضخم الذى قد يحدث عند زيادة الرواتب؟

السيد الرئيس : هناك عدد من القوانين، ويمكن الحديث عن عدد من الخطط، منها أهمية السياسات ومدى قدرة وفعالية المؤسسات الحكومية على المراقبة. مثلاً في مجال ايجارات البيوت، ليست هناك متابعة لأي خطوة من خطوات الإيجار، بل الأمر متروك لأمزجة الناس، دون أي رقابة، لا للأسعار، ولا للضريبة القانونية المستحقة من الإيجار. كذلك الأمر في مختلف مجالات الحياة، عندما تريد التحرك عبر وسائل النقل، من يقرر تعريفه النقل، وبأي طريقة يتم هذا الأمر، ووفق اي قانون؟ هل بما يحلو لأي شخص، أو عبر قوانين المضاربات، كذلك الحال في التعامل مع أصحاب تناكر المياه. وفي ظل هذا الواقع ما ذا يمكن أن تفعل أي

أسرة لتوفير متطلبات الحياة مقابل الدخل الذي تجده. لذا فإن المهم أن تكون قيمة العملة محفوظة، وليس مجرد نشر وتواجد العملة، فهل مواد الإستهلاك والخدمات المعروضة في الأسواق كافية أم لا؟ وهل تلك المواد مستوردة أم محلية؟ فإذا اردنا أن نتحدث عن السعر الواقعي لكل مادة وفق معايير السوق، هنا تبرز أهمية مستوى صرف النقفة، ومن ثم قدرتها الشرائية. وهنا يمكن ان تثار العديد من الأسئلة، لكني اود في هذا المجال ان انصح بترشيد الإستهلاك، والتعود على التوفير الإقتصادي. فإذا كانت مثلا مجموعة من العمال غير معتادة على الترشيده، و صرف هؤلاء العمال كل رواتبهم في السوق، فإنهم يساهمون في عملية زيادة الأسعار وتضخم السوق. كذلك عندما تكون هناك رغبات بعض المضاربين في السوق بمختلف العملات في شراء سلعة أو خدمة معينة حتى بمبالغ تفوق سعرها الواقعي، إرواء لرغباتهم. وبالتالي يصبح هذا السعر غير المنطقي واقعا، وهنا كيف يمكن للشخص العادي شراء هذه السلعة بهذا السعر المصطنع، أو الحصول على تلك الخدمة. لذا إذا كنا نتحدث عن زيادة الرواتب، لايغني مجرد زيادة الرقم، وانما المهم، ما هي القدرة الشرائية لهذه المبالغ، وما هو التغيير الحقيقي الذي تحدثه في حياة الفرد. لأن قيمة العملة تأتي ضمن أهم الجوانب الإقتصادية. وعندما نقول اننا نعمل على تحسين الإقتصاد من خلال مواصلة التقييم والمتابعة، فإن مستوى الدخل وما يمكن أن يحصلوا عليه من خلال دخلهم، له دوره في تحسين واقعهم الإقتصادي، أما اذا عجزنا عن تحسين الوضع الإقتصادي، وتوسعت الشقة بين الأثرياء والمعدمين، وبين من تتضاعف فوائدهم، وبين من يعانون من وطأة الضغوط الإقتصادية. فإننا نندفع نحو وجهات غير مرغوبة. وبالتالي لا بد من وضع حد لهذا النوع من المظاهر. وفي هذا ونسبة لأهمية الجهد، فإن مهمة التوفيق بين عملية زيادة الرواتب وضبط تضخم السوق لا تعني فقط فعالية وقدرة متابعة الجهات الرسمية، بل يمثل وعي المجتمع أساسا لنجاح هذه الجهود. ومن المهم أيضا أن تكون الأجواء مهية لإسهام المجتمع في متابعة السياسات والخطط التي سيتم اتباعها في المرحلة القادمة، وتقييمها بالشكل المطلوب.

فخامة الرئيس في هذا الإتجاه تأتي أهمية هيكله المؤسسات ومضاعفة

الإنتاج، ماهي البرامج المعدة لتحقيق هذه المهمة؟

السيد الرئيس: هنا يمكننا الحديث عن عدة محاور، لكن من المهم في مجال التنمية الاقتصادية، ان نتحدث عن وجود ارضية ممهدة وأجواء ملائمة لمضاعفة الإنتاجية، حيث نجد الكثير من الأدوات والمواد الأساسية التي يتطلب توفرها، لتطوير المجال الزراعي، والتقدم في مجال التصنيع الزراعي، والصناعات المختلفة. ونحن على مدار الأعوام الـ 25 الماضية، وإن كنا نتحدث عما بذل من جهد، لكنه ليس بالمستوى المطلوب. فهل لدينا بنى تحتية بالمعنى المطلوب؟ من طرق ووسائل نقل، وموانئ برية وبحرية كافية، بنى تحتية فاعلة في كل المستويات والمجالات، هذه جهود ينبغي تقييمها بشكل اوسع ومستمر. كذلك تمثل الطاقة عاملا مهما في مجال التطور الاقتصادي. فهل لقدرات الطاقة الموجودة وطريقة الإستخدام التي نراها، كافية لتسيير العمل سواء في الزراعة أو الصناعة؟ وكيف يمكننا الإنطلاق نحو تثبيت بنى تحتية لتوفير الطاقة المطلوبة للتنمية على مستوى الوطن؟ وما نوع الأدوات والوسائل التي نعمل على جلبها للدفع بتطوير الطاقة وفعاليتها؟ وما ذا يمكن أن نقوم به في المستقبل؟ كذلك في مجال المياه، وهل لدينا مياه كافية لكل الإستخدامات سواء مياه الشرب أو الري أو التصنيع الزراعي. وفوق كل ذلك تأتي الثروة البشرية. لذا فإن توفر مجموع تلك العوامل، هو الذي يدفع بعجلة النمو الاقتصادي الى الامام. ومن المهم ان يكون لديك تقييم مفصل لكل جانب، ومدى التأثير الذي يحدثه في التطور الاقتصادي، والتعرف على المستوى الذي وصلت اليه، وتأثيره على انجاز ما ترغب الوصول إليه في المستقبل. بالطبع نحن إرتأينا أهمية مضاعفة قدراتنا العملية، وزيادة الوسائل المساعدة، لذا توجهنا لزيادة وسائل النقل المختلفة، وكذلك في المواد الخام الأخرى. أيضا الوقود، فأسعار الوقود الحالية ربما نرى أنها خففت بعض الضغوط على الموازنة، لكن هل الوضع سيستمر على ما هو عليه، وكيف يمكن التعامل في حال تغير هذا الواقع. كذلك فيما يخص مجال الأمن الغذائي، كيف نسير برامجنا الزراعية والتصنيع الزراعي، هذه الجوانب لا تسير وفق ما نبذله من جهود وحسب، وإنما أيضا تتأثر بأحوال الطبيعة وتغيراتها. إن معظم الزراعة لدينا تعتمد على هطول الأمطار، ولدينا مهمة توفير العلف الحيواني، وفي هذا لا بد لنا من العمل على التحول الى أساليب الزراعة المروية بشكل كلي، أو الخلط بين الأسلوبين، وكذلك تنويع الغذاء عبر تعزيز تنمية ثرواتنا الحيوانية، بدلا من الإعتماد على الذرة فقط. بما يؤمن أرضية صلبة

للتنمية المستدامة.

مياه أمطار موسم خريف هذا العام التي هطلت في محيط منطقتنا ككل لم تكن كافية، ونتيجة لذلك تعاني عدد من دول الإقليم من نقص في الغذاء، كيف يبدو الوضع عندنا؟

أقول دون مبالغة ليست لدينا اي اشكاليات ، لأننا كنا في الأعوام الماضية، نعمل على متابعة الحالة واخذ الإحتياجات اللازمة مهما يكن وضع الموسم. ففي العام الماضي مثلا كان لدينا احتياط مناسب، لأن انتاج العام 2014 كان وفيرا. وليس هناك مزاح في التعامل مع ضرورة وجود مخزون إستراتيجي للغذاء، بالطبع لم نصل الى مستويات بعض الدول التي تعمل مثلا على تخزين استراتيجي يكفي لخمسة أعوام واكثر، وتوزع الإغاثة على الجائعين، لكننا نعمل قدر امكاناتنا، ما يكفي لعام، ولعامين وهكذا يتقدم مع التطور. وهذا يعني أن زيادة الإنتاج عامل اساسي لرفع احتياطنا المركزي من الغذاء، ومضاعفة مخزوننا الإستراتيجي. لقد عملنا بكل جد لتوفير مخزون غذائي، باعطائه الأولوية القصوى في موازنة الدولة حتى وان كانت تعاني من بعض المصاعب، نظرا لأهمية الغذاء، فلا بد ان يكون لنا على الأقل مخزون من الذرة والقمح. كما كنا نعمل على الإحتفاظ باحتياجات نقدية لإستيراد مواد الغذاء الضرورية التي لا تنتج داخل الوطن، من قبيل السكر والزيت وغيره. صحيح أننا لا ندعي بان ما تم توفيره كان كافيا، لكننا لم نشاهد نواقص تدعو للقلق في الأعوام الماضية. لذا فإن محصول انتاج العام 2015 ومهما يكن فإننا قد تعاملنا مع محصول عام 2014، وفق مفهومنا في عدم التفريط في اي فرصة، واخذ الحيطة للمواسم القادمة. ولا بد من الإحتفاظ بشيء من المحصول المتوفر، لأننا لاندرى وضع الموسم القادم. وهذا بالطبع يحتل الأولوية في سلم المتطلبات الضرورية.

بجانب المخزون الإستراتيجي للغذاء، هناك برامج كبيرة في مجال البنى التحتية للزراعة، تم تنفيذها بهدف مضاعفة الإنتاج، وضمان الأمن الغذائي. ماهى الإستثمارات الضرورية المطلوبة لتأمين الوصول الى مرحلة الإنتاج؟

السيد الرئيس: من المهم جدا التعرف مثلا على كمية الإستهلاك السنوي من

القمح، وما مستوى استهلاك كل نوع من انواع المحاصيل الزراعية، ونصيب كل محصول في التغذية اليومية. كما ينبغي التعرف على المتطلبات المختلفة، في اي موقع وفي اي مستوى معيشي، وبأي مقاييس إجتماعية.

مثلا هناك بعض المواد التي يتم إستيرادها كما ذكرت من قبيل السكر والزيت مثلا، وكذلك الحبوب النقدية. فالبرامج التي نعمل على ادخالها للإنتقال الى الزراعة المروية، نعني بها ما يدعم جهودنا في الزراعة المطرية. وقد كانت لدينا عدد من الجهود في هذا الإتجاه لكنها لم تعمل كما ينبغي لمختلف الأسباب. حيث لم تكن البرامج السابقة معنية بمستويات انتاج ضخمة، بل كانت موجهة لمستويات انتاج محدودة. وان كانت هناك بعض المشاريع التي تطورت مع الوقت وهذا ما كان موجودا في بعض المشاريع الكبيرة. إذ اخذت هذه المشاريع شكلها تدريجيا في الأعوام القليلة الماضية، لأن من الأهمية بمكان تحديد شكل المشاريع وما يمكن ان تركز عليه، سواء في انتاج الخضر أو انتاج الفواكه، أو المحاصيل النقدية، أو غيرها.

إذا كم هي المساحات المزروعة لدينا، وماهي مستويات الإنتاج؟ وماهي أنواع المحاصيل التي نرغب في انتاجها؟ هنا يمكننا القول أننا في مرحلة انتقالية. واذ كنت تتحدث عن الزراعة المروية، فإن انجاز هذه المهمة ليست بالأمر السهل، فشتان بين الكلام النظري والجهد العملي علي ارض الواقع. كما أن الموازنات التي يتطلبها كبيرة، وأيضا ادارته ومهمة متابعته ليست بالأمر السهل. فإذا كنت ترغب الدخول في مشاريع انتاجية ضخمة يتطلب بلا شك جهد واستثمارا أكبر. مياه وكهرباء، وقوى عضلية ومهنية كبيرة، ومن ثم توفير وسائل اجراء البحوث الزراعية اللازمة، والإستعدادات الضرورية، من بذور، واسمدة، ومبيدات حشرية. وعليه فإننا نعمل في تطوير الزراعة المروية، دون أن نهمل الزراعة المطرية، وبذل الجهود والإستثمارات المطلوبة لتطويرها، ومن ثم التوسع في المساحات التي يمكن ان تزرع عبر الري. وفي هذا لدينا استعدادات أولية في المنطقة الغربية، أما سهول المنطقة الشرقية والممتدة من اطراف فرو وحتى اطراف نقفة ونسبة لعدم وجود بنى تحتية للزراعة، لم نتمكن حتى اليوم من الإستفادة من تلك المساحات. وفي حال قدرتنا على زراعة تلك المساحة كنا بدون مبالغة أمام مساحات تتجاوز الـ 80 وحتى الـ 100 الف هكتار. وفي حال توفير

المياه اللازمة يمكن ان نجني محصولين اثنين في العام الواحد. كذلك المشاريع في الغرب وهل انتاجها كما يتطلب، وأيضا في الجنوب. عموما لدينا تجارب ووسائل للإنطلاق نحو المزيد، ومن المهم أن نعرف سقف إنتاجنا من المحاصيل المختلفة، ومن ثم العمل على انتاج المواد الضرورية التي نضطر لإستيرادها من الخارج، ونعمل على مضاعفة انتاج المحاصيل التي يمكن تصديرها، حتى نتمكن من توفير وجلب العملة الصعبة.

ماهي الخطوات والجهود المبذولة لإنجاز مشاريع إسكانية؟

السيد الرئيس: عندما انظر الى مستوى الطلبات، وماهو متوفر، وما يمكن أن يتوفر، الأمر يعتبر غير مشجع، فكل مواطن وقبل أن يفكر في أي متطلبات اخرى يجب أن يكون قادرا على حل اشكالية السكن، وبرأيي أن معيار تقييم الفرد ينبغي أن يكون وجود المنزل من عدمه. يمكننا الحديث عن البرامج التنموية المختلفة، سواء في مجال رصف الطرق، او بناء السدود والحفائر، او المواني، وغيرها. لكن ينبغي أن تكون برامج البنى التحتية للإسكان اساس لكل برامج البنى التحتية في مشاريع التنمية الأخرى. ومن المهم التعرف على كم الطلبات المقدمة للحصول على مسكن سواء من موظفي الحكومة او غيرهم. والتعرف على القدر المتوفر في السوق، هل يلبي الإحتياجات، وكيف يمكن الحصول عليه. فتقييم هذه المشكلة ليس بالأمر السهل. وفي هذا السياق أعدنا الخطة لتنفيذ مشاريع اسكانية، لكن المهم الكم المنفذ من هذا المخطط. وفي ذا الجانب هناك برامج تنمية الأقاليم، لعل كثير من الناس يظنون ان بناء المساكن محصور في اسمر فقط. وهذا مفهوم غير مجدي لنا كوطن. لأن البنى التحتية للخدمات الإجتماعية لاسمرا لا تتحمل مشاريع اسكان ضخمة جديدة. فحتى التوسع الطبيعي للمدينة ينبغي أن يكون عبر اقامة مجتمعات سكنية حولها، ولها خدماتها الإجتماعية المستقلة. كذلك في المدن والبلدات الأخرى، اين يمكن ان نقيم مشاريع الإسكان الحديثة، داخل المدن القائمة، أم نقيم مدن اخرى. مثلا المناطق المعنية ببرامج تنمية الأقاليم، والتي بدأنا بإقامة مشاريع للطاقة فيها، وبها نسبة مقدره من المياه. لكن ينقصها البنى التحتية المتكاملة للخدمات الإجتماعية، هذه المناطق ينبغي ان تتطور لتصبح مدنا. كذلك ينبغي تقييم كل المدن الإرترية وضواحيها، وهل بالإمكان ان تصبح مناطق تنموية، سواء بالزراعة أو الصناعة، أو

الإستثمار السياحي، وما يمكن تطويره من المناطق على شواطئ البحر. فهذه المناطق ونسبة لمستقبلها الواعد، ينبغي اقامة مشاريع اسكان فيها.

ومهما تكن مسببات عدم تنفيذ الكثير من مشاريع الإسكان، ينبغي ان نعمل على حل هذا الإشكال تدريجيا، عبر ضخ الإستثمارات المناسبة سواء بقدراتنا الخاصة أو مع شركاء تنمويين، لإنجاز برامج اسكانية في مختلف الضواحي، على حسب أولويات كل ضاحية. وإذا كنا الآن لا نستطيع الحديث عن تناسب ما هو متوفر مع الإحتياجات والطلبات. لكن ما ذا يمكن ان نعمل فيما بعد 2016، لدينا الخطط لكننا سنتحدث عنها بعد ان تحدد الأرقام ومواعيد التنفيذ بشكل دقيق. وهنا فكل المؤسسات الحكومية التي ترى بإمكانها لعب اي دور في هذا الإتجاه ان تكون جاهزة للإسهام الفعال.

فخامة الرئيس الحكومة الإرترية ومنذ الأيام الأولى للإستقلال كانت ولا زالت تعمل في محاربة الفساد، رافعة شعار (صفر فساد) وقد اقرت عدد من القوانين والمحاكم في هذا الإتجاه. وعلى الرغم من ذلك كانت بعض مظاهر الفساد تظل هنا أو هناك، ماهي مسببات هذه المظاهر؟

السيد الرئيس: مسببات هذه المظاهر تتلخص في شئ واحد، وهو الجشع، ويمكن ايراد التوصيفات المختلفة لهذه الظاهرة، لكن الحقيقة هي أن الفساد هو اكبر مهدد للأمن الوطني، إذ يعتبر اساس الخراب لأي بلد، ويتسبب في الحاق اضرار بليغة في نسيج الوحدة الوطنية، كما يعمل على توسيع الهوة بين محدودي الدخل والأثرياء، وينثر السموم بين المجتمع، ويؤدي الى اهدار الثروات الوطنية، ويعبث بحقوق المواطنة. وبالتالي ليست هناك اخطار تواجه أي بلد اكثر منه سوءا. فإذا قيل أن بلد ما يواجه صدمات وقلقل، فإن اكبر سبب يعود إلى جشع اقلية من المجتمع، تسعى لإمتصاص جهد وعرق الأغلبية الساحقة. لذا فإن التهاون مع بعض هذه الظواهر، وتمرير بعضها، حتى تستفحل وتصبح داءً خطيرا يستعصي علاجه، يهدد كيان الوطن ويهدم اركانه. وعليه فإن شعار صفر فساد، ليس خيارا ترفيها، فإن أي دولة أو زعيم لا يعمل وفق هذا المفهوم، لا يمكنه أن يدعي انه في وطن، يتساوى مواطنوه في الحقوق والواجبات. وإذا كنت عاجزا عن مراقبة قلة جشعة تعبث بمقدرات الشعب والوطن، لماذا قدمت كل تلك

التضحيات الجسام في سبيل هذا الوطن؟ لما ذا انخرطنا في مسيرة النضال الطويلة، ولماذا ضحى الشعب بارواحہ للوصول الى هذه المرحلة؟ هل يكون العوبة في ايدي قلة من الجشعين هنا او هناك؟ إذا فهذا خيار لا بديل عنه على الإطلاق. بل هو خيار مرتبط بالوجود من عدمه. وبالتالي فإن علاجه غير قابل لتأجيل، ربما كان بعض التهاون تحت دعاوي صعوبة الظروف، لكن هل تعني صعوبة الظروف الترخيص لسرقة الأموال العامة، بالطبع كلا. كما لا يمكنك تحت أي ذرائع الإستيلاء على جهد الآخرين.

لقد بذل هذا الشعب ضحيات لا مثيل لها في معظم شعوب الأرض قاطبة، حتى بينى وطننا يعيش فيه بكرامة واعتزاز، وطننا يجني فيه ثمار جهده. ولم يُقدّم على بذل هذه التضحيات نتيجة لغبائه او ضعفا في تفكيره ووعيه. وليس هناك جريمة اكبر من جريمة محاولة خداع شعب له هذا التاريخ المميز من التضحيات والفداء. فعلى الجميع التعاون لإستئصال مثل هذه الظواهر، ومواصلة الجهود دون كلل لملاحقتها والقضاء عليها في كل وقت وحين.

في هذا الإطار ماهي الخطوات التي ينبغي إضافتها سواء في المجال القانوني أو السلطات التنفيذية؟

هنا تأتي مهمة القوانين المختلفة التي تصدر لتنظيم العمل والحقوق، والنتيجة النهائية التي ترمي اليها تلك القوانين، سواء كانت جنائية، أو مدنية، أو قوانين اقتصادية وإستثمارية، هي في النهاية تعمل على ضمان تأمين الوضع المعيشي للمواطن، والحصول على حقوق تتلاءم ومكانة الوطن وتضحياته. ومن ثم لا بد ان تكون لدينا القدرة على تطبيق تلك القوانين حتى يكون لوجودها معنى. وفوق كل ذلك لا بد لنا من تعزيز قيمنا الوطنية التي لا مثيل لها، فما تقوم به هذه القلة لا يمثل قيم المجتمع على الإطلاق. ولا يمكن ان تسود قوانين النهب والجشع في المجتمع. وإذا ما تم التكامل بين نصوص القوانين الرادعة، والسلطات المنفذة لها، وكذلك تم تعزيز القيم الراقية للمجتمع من قبيل الإحترام المتبادل، وحماية الحقوق، فإن القوانين تحقق أهدافها المرجوة. ويتحقق ضمان كرامة وعزة المواطن. لذا فإن من المهم اشراك الجميع في اعداد القوانين ومتابعتها، ومواصلة مهمة رفع الوعي المجتمعي في كل المجالات.

فخامة الرئيس كنت قد تطرقت في لقأت صحفية سابقة، الى أن تقوية الجبهة الشعبية، واعداد الدستور، يعتبران من اكبر مهام الدولة في المستقبل. ما الذي تم انجازه في هذا المضمار؟

الحكومات والأنظمة تعتبر وسيلة لتحقيق الأهداف التي يرمي اليها المجتمع، بما يعزز السيادة الوطنية، ويحمي حقوق الإنسان، وحقه في الحصول على فرص. لذا من المهم أن يكون لديك نظام يحترم القوانين، وليس نظاما يباع ويُشترى، او برلمانات تباع وتشتري. قيادات تبيع الوطن كما نشاهده في محيطنا. فمثل هؤلاء الحكام مجرد حرامية، يخطون دساتير وقوانين على مقاصاتهم، وبإسم صناديق الإقتراع والإنتخابات يمارسون سلطاتهم وفق امزجتهم وأهوائهم. إلا أن شعبنا يستحق أكثر من مثل هؤلاء. وهنا لا بد لنا من رعاية وتنمية نظام سياسي يرتقي بنا الى مراتب ومراحل أكثر تطورا. وهذا ليس أمر نبحت عنه اليوم، بل كنا نعمل فيه منذ زمن. وما وصلنا اليه رغم كل التحديات، يدعو للأمل. وفي هذا لدينا جهود متواصلة لإعداد المستندات التي تمكننا من متابعة تأسيس نظام سياسي، بدءا من الأسس الدنيا وحتى أعلى المستويات. وعندما يكتمل اعداد هذه المسودة، ستكون لدينا مهمة، التعريف بالقوانين وتعميق مفاهيم المجتمع. وبعد ان تبذل الجهود المطلوبة في التوعية والتوضيح، يمكن عرض هذه المسودة أمام الشعب لإبداء رأيه بالقبول والرفض.

كما أن الشعب له الخيار المطلق ومن حقه السيادي تحديد نظام الحكم، والأحزاب، وليس بمقدور اي جهة تحديد خياراته. فنحن وانطلاقا من تاريخنا وتجاربنا لا يمكننا ان نأتي بنظام لا ندري حقيقته. فعند تأسيس اي نظام حكومي هناك قوة ساندة ومؤسسة لهذا النظام. فالجبهة الشعبية ليست تنظيما أسس على مزاج شخص أو مجموعة أشخاص معينين، أو تنظيم سياسي ظهر في مناسبة تاريخية معينة. وانما هو تنظيم سياسي للحاضر والمستقبل. ولا بد من معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه التنظيم في إعداد بناء النظام السياسي للدولة. وفي هذا لا بد من اطلاع الشعب على مدى تطور التنظيم بشكل شفاف، ودوره في تعزيز النظام السياسي للبلد، في المراحل المستقبلية.

ما الذي ننتظره في عام 2016 في مجال التنمية السياسية الوطنية؟

التنمية السياسية عملية متواصلة، وليست أمرا يظهر فجأة ويبدأ اعتباطا، ربما تمر العملية بشيء من السرعة أو التباطؤ والجمود، وقد تمر بمرحلة من الإرتفاع والهبوط. حيث يوجد لهذا العملية وسائلها وعواملها الخاصة في كيفية العمل ومسيرة التطور. ولا يمكن النظر اليها بمعزل عن التطورات الأخرى، التطور الأمني والاقتصادي و غيرها من التطورات. لأن هذه التطورات تكاملية يسند بعضها بعضا. فكل الجهود المبذولة والتطورات التي تتجلى في مختلف المجالات، وبشتى الأحجام والزوايا، من خلال المؤسسات الحكومية، والهيئات المجتمعية وغيرها، وحتى القوانين التي تنظم سياساتنا، وما نقوم به من اعادة التنظيم والإعداد مرة أخرى، تأتي ضمن العمل الدبلوماسي، وأيضا كل الأنشطة التي ننفذها في المجال الدبلوماسي والإعلامي. إن إعداد هذه البرامج لا يكون محصورا فيما لدينا من خيارات وحسب، وانما ايضا كل التحديات التي ترد الينا من الخارج تأتي ضمن العمل السياسي. لأن هناك الكثير من المواقف التي تدفعنا للتدخلات الخارجية لاتخاذها. فكل العداوات والمؤامرات التي واجهناها في الأعوام الماضية كانت كلها قرارات سياسية. وما قمنا به من جهد للتصدي لتلك المؤامرات، وما ذا يمكن أن نعمل في الأعوام القادمة، كل هذا ضمن النشاط السياسي. صحيح من المهم أن تكون لديك خطة مفصلة لما يمكن عمله. فالعملية متواصلة وليست مهمة تتوقف اليوم وتتواصل في الغد. اذا هناك برامج وخطط نضعها نحن، لكن ايضا هناك برامج قد يضعها الآخرون، وانت تكون مضطرا للتعامل معها. مثلا اذا لم نحرم من حقنا في اربعينات القرن الماضي، هل كنا سنخوض حرب التحرير؟. كذلك برامج التصدي التي توصلت لمواجهة القوى الداعمة للعدو، امريكا نظام هيلي سلاسي وبعدها روسيا، لنظام الدرق، وغيرها من التحديات. وكذلك التطورات التي حدثت في مرحلة ما بعد التحرير. فقد دفعنا دفعا الى اتخاذ مواقف لم نكن نرغب في اتخاذها. بدءا بحنيش ثم بادما، وبعدها هنا وهناك. هذه التحديات لو كانت الأمور تسير كما نرغب نحن، ما كنا لنفكر في هذا ولما حدث اصلا. لكنها تحديات تفرض عليك من الخارج، ولا بد من التصدي لها بما لديك من امكانات. حيث لم يترك الأعداء أي وسيلة الا اتبعوها من اجل تمزيق الروابط الإجتماعية، وخداع الشعب، وتدمير الإقتصاد. فليس امامنا الا أن نقوم بكل ما يتطلب منا القيام به، من اجل التصدي لتلك المؤامرات، من اجل سيادة وطننا، وكرامة شعبنا، ومن اجل نمو اقتصادنا. وإذا كانت لدينا خطة

واضحة لما يمكن أن نقوم به في عام 2016، إلا أننا نبقى مستعدين للتصدي لأي مفاجآت قد يقوم بها الأعداء.

- السيد\ الرئيس نبدأ بالتطورات الاخيرة في المنطقة. خلال الاسابيع الماضية صدر تصريح من الحكومة الارترية يؤكد دعمها للتحالف ضد الارهاب الذي تقوده المملكة العربية السعودية ووقوفها الى جانب التحالف دون تحفظات. ما هي خلفية هذا التصريح وما هي منطلقاته؟

- نعم لقد اعتاد المراقبون ان يربطوا التصريحات والمواقف التي تصدر عن هذا الطرف او ذاك بالتطورات والاحداث المستجدة والمتسارعة في المنطقة بشكل مباشر. ما ظل يربطنا بالمملكة العربية السعودية او غيرها من دول وحكومات في المنطقة يمتد لسنوات طويلة. ويجب طرح السؤال القائل: ما هي منطلقات هذا الترابط؟ وما هي المرتكزات والمبادئ التي توجه علاقاتنا وسياساتنا الخارجية مع دول الجوار ودول المنطقة وكذا مع الدول الاخرى؟ من المهم جدا معرفة هذه المبادئ والمرتكزات لفهم مواقفنا. واذا ما استوعبت هذه المبادئ والمرتكزات من السهل على اي مراقب ان يفهم مضمون التصريح الذي صدر من جانبنا.

لدينا مبادئ تركز عليها سياستنا الخارجية ونعمل بها على ارض الواقع. هذه المبادئ تضع في الاعتبار التقييم الموضوعي للتطورات التي تشهدها منطقتنا. كما تضع في الاعتبار المصالح الامنية الوطنية لبلادنا وكذا المصالح المشتركة لدول الجوار. لا يمكننا بطبيعة الحال ان نضع سياسات خارجية تتغير من وقت لآخر حسب التطورات والمستجدات او تغيير المواقف من وقت لآخر حسب الازواء واتجاهات التيار العام. ربما هناك من يتبعون مثل هذا النهج اما نحن فلسنا من هذا النوع.

ما هي قراءتنا للتطورات التي ظهرت خلال فترة الخمسة والعشرين عاما الماضية؟ ويمكن ايضا ان تضع في الاعتبار المراحل التاريخية التي سبقت ذلك، لان الاحداث التاريخية مرتبطة ببعضها البعض. ولكن بشكل خاص اذا نظرنا الى فترة الـ 25 عاما الماضية نجد انها الفترة التي انتهت فيها الحرب الباردة وظهر فيها نظام عالمي جديد وربما من الصدفة انها شهدت ايضا استقلال ارتريا. يمكننا

ان نتحدث كثيرا عن اسباب وكيفية انتهاء الحرب الباردة ولكن فالنترك ذلك لمناسبة اخرى. اذا ركزنا الحديث عن التطورات التي شهدتها منطقتنا خلال فترة الـ25 عاما وخاصة ما تمخض عنها من فوضى وازمات فان السؤال الذي يطرح نفسه هو : ما هي اسباب هذه الازمات؟ وقبل ذلك لا بد من ان نسأل انفسنا ماذا نريد؟ ان اي شعب او اي بلد يريد الاستقرار والتنمية ويطمح الى تحقيق الرخاء والرفاهية والازدهار. وهذه الرغبات تتحقق عبر بذل الجهد والعطاء والعرق ولكن لا بد من وجود السلام والاستقرار كشرط مسبق. كما ان السلام والاستقرار ليس هبة تمنح من احد بل يتطلب العمل لتأكيده وضمانه. كما يجب ان ندرك بان تأكيد السلام والاستقرار لا يتحقق بالعمل الانفرادي او الاحادي لاننا لا نعيش في هذا العالم في جزر معزولة عن بعضها البعض بل هناك مصالح مشتركة بين الشعوب والدول. وعليه يجب ان ننظر الى المصالح الوطنية لبلادنا بالارتباط مع المصالح المشتركة لدول منطقتنا.

بالعودة الى الحديث عن التطورات التي شهدتها منطقتنا خلال الـ25 عاما الماضية يمكن ان نشير الى العديد من العوامل التي ساهمت في احداث هذه التطورات وكذلك العديد من الاطراف التي شاركت فيها. على المستوى الدولي قيل ان العالم اصبح تحت سيطرة قطب واحد وفق نظام عالمي جديد. ففي فترة الحرب الباردة كان هناك قطبان حيث انهار الاتحاد السوفيتي واصبح العالم تحت سيطرة قطب واحد، لا اريد ان اقول الغرب او الولايات المتحدة ولكن يجوز ان نقول ان العالم اصبح تحت سيطرة الشركات العالمية. وبدأ انصار هذا القطب يدعون بان العالم اصبح تحت سيطرتهم وان لا قوة اخرى تستطيع النهوض ومنافستهم خلال الخمسين عاما القادمة سواء من حيث القوة التكنولوجية والعسكرية او الاقتصادية. هذه الرؤى كانت موجودة مسبقا قبيل انتهاء الحرب الباردة ولكنها تبلورت بشكل اقوى وبمستوى متطرف بعد انتهاء الحرب الباردة حيث ظهر منظرون وفلاسفة وكتاب وسياسيون يروجون للنظام العالمي الجديد والسيطرة على العالم ونهب ثرواته عبر القطب الواحد لان الجشع والرغبة في الاستيلاء على ثروات الغير دائما كان الدافع وراء هذه التحركات. وبالتالي كان منطق القوة والتهديد والهيمنة هو السائد في السياسات التي اتبعت.

وخلال الـ25 عاما الماضية كان هؤلاء وراء الفوضى والازمات التي شهدتها

العالم وكذا منطقتنا. قبل سقوط الاتحاد السوفيتي كانت ساحة المواجهة الاخيرة بين القطبين هي افغانستان. قد يطول الحديث عن ما جري في افغانستان وكيف انه ساهم في اسراع وتيرة انهيار الاتحاد السوفيتي ولكن المهم هو ان الاحداث التي شهدتها افغانستان آنذاك ما تفاعلاتها مستمرة حتى يومنا هذا. صحيح ان افغانستان بعيدة بعض الشيء عن منطقتنا ولكنها امتداد للمنطقة وبالتالي فان الاحداث الملتهبة في افغانستان ظلت تؤثر في الاحداث والتطورات في منطقتنا.

بعد الحرب في افغانستان جاءت الحرب بين العراق وايران حيث كانت لها أليتها الخاصة بها. ففي تلك الفترة كان العراق الند القوي لإيران حيث لعب العراق دور القوة التي تحفظ التوازن في المنطقة. فالحروب تشتعل في غالب الاحيان عندما تظهر فجوات او يختل التوازن بين القوى المختلفة. لقد استغرقت الحرب بين العراق وايران نحو ثمان سنوات ولسنا هنا بصدد الحديث عن تفاصيل تلك الحرب ودوافع كل طرف فيها سواء النظام الاسلامي الذي ظهر في ايران او نظام صدام حسين، ولكن ما يعيننا هنا هو انه وبعد انتهاء الحرب فوجئ الجميع بسياسات العريضة التي اتبعها صدام حسين سواء في غزوه للكويت واشعاله للحرب مرة اخرى وتسببه في تدخلات القوى الاجنبية في المنطقة. تلك الاحداث ما زالت تفاعلاتها مستمرة حتى اليوم. فالأحداث التي يشهدها العراق خلال هذه الأونة من حروب داخلية ونزاعات في الموصل وغيرها وكذا نشاطات تنظيم داعش وغيرها كلها امتداد لتلك الاحداث.

سبق وان اشرت في مقابلات سابقة العام الماضي او قبله الى الاسباب العديدة للمشاكل والازمات التي تظهر في المنطقة. على سبيل المثال ظهر ما سمي بالربيع العربي ولست بصدد الخوض في خلفية الاسم ومن اطلقها على تلك الظاهرة ولكن المهم ان الفوضى الموجودة اصلا اضيفت اليها تطورات جديدة حيث ظهر الغليان الشعبي في تونس ثم انتقلت الجذوة الى مصر فليبيا ، فتضاعفت الازمات وانتشرت الفوضى على مدي خمسة وعشرين عاما. ما هي اسباب هذه الازمات؟ وكيف تم ادارتها؟

اطلق المنظرون على تلك الظاهرة اسم الفوضى الخلاقة اي ان تخلق الفوضى بشكل متعمد ومن ثم تقوم بإدارتها وتوجيهها حسب الاهداف المخطط لها مسبقا

من قبل نظام القطب الواحد. وفي هذا الصدد قاموا بتقسيم العالم الى اقاليم ومناطق جغرافية وتعيين ممثل او وكيل في كل اقليم او منطقة يسمى قوة اقليمية ويخدم اهداف القوة الكبرى. عبر هذا الاسلوب افتعلت الازمات في منطقتنا والسؤال هو من هو المتسبب والمستفيد والمشارك في افتعال هذه الازمات، سواء كانت دول او قوى دولية؟ ما سميت بالقوى الاقليمية او من اطلقت على نفسها هذا الاسم شاركت في تأجيج الازمات وزيادة الطين بلة على امل الاستفادة منها سواء من تلقاء نفسها او بدعم من القوى الكبرى. والنتيجة كانت ظهور تنظيمات ارهابية مثل القاعدة وداعش تتجزأ وتتشطر يوما اثر آخر لتشكل عددا كبيرا من المجموعات التي تخلق الفوضى والارهاب وتحول دون تحقيق السلام والاستقرار والتعاون وسيادة القانون الدولي. وعلى جانب موازي لذلك يستخدمون الوسائل الدعائية لتشويه الحقائق واعطاء صورة مغايرة للواقع من خلال استخدام وسائل الاعلام المختلفة. كانت هذه هي الصورة السائدة في منطقتنا خلال الـ 25 عاما الماضية ولكن في نهاية المطاف كيف يتم وضع نهاية لهذه الفوضى؟ ان الاسباب والمتسببون معروفون ويمكن تحديد الاسماء والاحداث والدول والحكومات لان المستندات والوثائق متوفرة. اذا تحقق السلام والاستقرار في منطقتنا لا بد من تهيئة المناخ الملائم لخلق التعاون بين دول المنطقة والاستفادة من الموارد من اجل المصالح المشتركة والاهداف الجمعية. لتحقيق هذا الهدف يجب على كل دول المنطقة ان تتفاهم وتتفق مع بعضها البعض لخلق مناخ يسمح باستتباب السلام والاستقرار ، كل دولة حسب قدراتها وثقلها. صحيح ان كل طرف قد يسعى بشكل منفرد لتحقيق هذا الهدف ولكن المساعي الفردي غير مجدية والحل الافضل هو الجهد والمساعي الجماعية. لا نستطيع الاعتماد على القوى الخارجية او القوى الكبرى ونتخذ منها راعيا لنا او داعما او اخا اكبر يشرف علينا. والمخرج الوحيد هو التفاهم فيما بيننا لخلق ارضية مشتركة وآلية مشتركة لتحقيق الهدف المشترك وهو التخلص من العوامل المسببة للفوضى في منطقتنا.

على ضوء هذا الفهم نحن نعتبر المملكة العربية السعودية شريكا لنا في هذه المنطقة. وهذا الموقف ليس جديدا ولم يأتي نتيجة ما سمي بالربيع العربي او الاحداث المستجدة في المنطقة بل هو موقف ظللنا نعمل به على ارض الواقع. الحال ايضا ينطبق ايضا على مصر وغيرها من دول المنطقة حيث ظللنا نبحث

سبل التعاون المشترك معهم في لقاءاتنا التشاورية خلال العشر سنوات الماضية او اكثر. قد تكون هناك قوة في المنطقة تعتمد على القوى الكبرى وتحصل على دعمها لتهيمن على الاخرين ولكن وجود مثل هكذا قوة يزيد التوترات ويشعل الفوضى في المنطقة. صحيح ان كل دولة لها حريتها وخياراتها الخاصة في علاقاتها الخارجية ولكن ذلك لا ينبغي ان يكون على حساب المصالح المشتركة لدول المنطقة.

وإذا تساءلنا اين كانت المملكة العربية السعودية خلال فترة الـ25 عاما الماضية ؟ واين كانت مصر والى اين وصلت ؟ واين كانت تركيا والى اين وصلت ؟ واين كانت ايران والى اين وصلت؟ واين كانت اسرائيل والى اين وصلت؟ ونفس السؤال ايضا نكرره بالنسبة للعراق وليبيا وغيرها من دول المنطقة التي لم اذكرها ، ماذا كانت مساهمات هذه الدول؟ هل كانت تحاول ان تصبح قوى اقليمية قائمة بذاتها؟ ام كانت تحاول ان تستغل الضعف او الفجوات التي تظهر في المنطقة بين الحين والآخر؟ كلها اسئلة يمكن طرحها ذلك لان الدور الذي لعبه كل طرف خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية ساهم بشكل مباشر او غير مباشر في خلق الازمات والفوضى الموجودة حاليا. ولكن بعد كل هذه المسيرة لا بد في نهاية المطاف من الوصول الى فهم مشترك للعمل على خلق ارضية مشتركة ووضع خطة مشتركة ومن ثم الانطلاق نحو العمل الجماعي. هذا الهدف لا يتحقق بين عشية وضحاها بل يتطلب العمل والجهد والتنسيق المستمر. وفق هذه الرؤية ظللنا نعمل مع المملكة العربية السعودية منذ فترة طويلة ولم يكن ذلك شيئا جديدا ذلك ان هذا النهج يتواءم مع سياستنا ومبادئنا لاننا لسنا من ذاك الصنف الذي يتعامل مع الاحداث والتطورات بشكل تكتيكي ويحاول ان يستثمر كل طارئ في مصلحته بشكل انتهازى.

وعليه عندما اعلنت المملكة العربية السعودية مبادرتها لتكوين تحالف لمحاربة الارهاب دعمنا هذا المبادرة لأننا نعتبرها مبادرة كبيرة وتخدم المصلحة المشتركة. وعندما تتخذ المملكة هذه المبادرة الفعالة ينبغي دعمها والوقوف معها دون تحفظ ودون تردد او تباطؤ بحكم ايماننا بضرورة القضاء على كل العوامل المسببة للفوضى والارهاب في المنطقة من خلال وضع آلية وخطة والاستفادة من الموارد المتوفرة. ان التدرع بان التحالف المذكور هو تحالف اسلامي هي

حجة غير مقبولة للعزوف عن دعمه لان الهدف هو القضاء على الارهاب قبل كل شئ. ان هذا التحالف ليس ظاهرة جديدة بل كانت هناك تحالفات عديدة من بينها التحالف الذي اعلنته الولايات المتحدة ضد الارهاب بصرف النظر عما اذا كان التحالف جادا في محاربة الارهاب. وبعد فشل التحالف الاميركي في القضاء على شأفة الارهاب في المنطقة ظهر تحالف جديد قاده روسيا هذه المرة قيل انه ايضا لمحاربة الارهاب في المنطقة. كل هذه التحالفات تصنف ضمن التطورات التي شهدتها فترة الـ25 عاما الماضية. وحول هذا الشأن هناك وثيقة تحدد مواقفنا وسياساتنا فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا المنطقة سواء كانت منطقة البحر الاحمر او حوض النيل او القرن الافريقي والخليج العربي كل هذه منطقة واحدة تكمل بعضها البعض، ويمكن تناول هذه الوثيقة في وسائل الاعلام. وقد شهدنا خلال السنوات الماضية حضور مكثف للقوى الدولية خاصة في منطقة البحر الاحمر وباب المندب وخليج عدن ومنطقة القرن الافريقي عموما تحت ذريعة محاربة القرصنة احيانا او محاربة الارهاب تارة اخرى او حماية خط المياه الدولي تارة ثالثة. والسؤال هو لماذا هذا الوجود الدولي المكثف رغم وجود ابناء المنطقة او دول المنطقة؟! ان المسؤولية الاساسية تقع على ابناء المنطقة بل من واجب دول المنطقة ان تقوم بحماية المنطقة من اي اخطار وهي القوة المؤهلة للعب هذا الدور اكثر من اي طرف خارجي. ان المسألة ليست طرد او رفض القوى الخارجية بل يجب في البداية ان تقوم دول المنطقة خاصة الدول التي لها تأثير اكبر بادراك واجباتها واخذ المبادرة .

لم يحدث ذلك في الماضي اي خلال الـ25 عاما الماضية لذلك ظهرت القوى الدولية وشرعت تعربد في المنطقة ولكن لم تنجح مساعيها في القضاء على الارهاب وهذا يؤكد مرة اخرى بأن القضاء على كل عوامل التوتر لا يتحقق الا من خلال دول المنطقة.

عليه ما يجعل المبادرة السعودية مختلفة عن التحالفات السابقة هي انها مبادرة صادرة من المنطقة. واذا ما دعمت هذه المبادرة وتوسعت وتطورت مع الوقت فانها ستكون فعالة في تحقيق الهدف بلا شك ومن هذا الفهم يجب دعمها وتأييدها دون تحفظ او شروط.

وكما اشرت سلفا ان سياستنا ثابتة ومتجانسة دائما اتجاه هذه القضايا ولا نغير مواقفنا طبقا لاتجاه الريح. ونحن عندما ندعم المبادرة السعودية ليست المسألة بالنسبة لنا كيف سيتطور هذا التحالف والى اي درجة يمكن ان يصل او فيما اذا كان سيحقق نتائج سريعة او بطيئة بل المهم هو مسألة اقامة ارتباط قوي حيث يساهم كل حسب امكاناته لخلق مناخ التعاون والتكاتف بين دول المنطقة. ليس هناك خيار اخر لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة الا بتعاون وتكاتف دول المنطقة. اذا كان هناك طرف يقول لنا انتم غير مؤهلين لتحقيق الاستقرار في المنطقة وليس لديكم القدرات والموارد لتحقيق هذا الهدف وتحتاجون الى الدعم سنقول له ما هو نوع هذا الدعم وكيف يقدم لنا؟ ولماذا يقول ذلك وما هي منطلقاته؟ واذا كنا بالفعل محتاجين الى الدعم فيمكن الحصول على الدعم ولكن بشكل مشترك وبطلب جماعي.

اما تغييب دول المنطقة عن لعب اي دور وفتح المنطقة لكل من هب ودب كي يعربد فيها كيفما شاء فهذا مرفوض جملة وتفصيلا في سياستنا. ولهذا نعمل مع المملكة العربية السعودية وفق هذه الرؤية وتعتبر المبادرة السعودية جزءا بسيطا من برنامج التعاون الأكبر بين دول المنطقة.

- السيد/الرئيس تتحدث بعض وسائل الاعلام عن خلافات وتأجيج الفتنة بين الشيعة والسنة في منطقة الشرق الاوسط. ومعلوم ان هناك تصارع وتسايق حول من يفرض هيمنته على المنطقة. من جانبنا نحن لدينا موقف تقليدي غير منحاز لهذا الطرف او ذاك في العادة. كيف يمكن الموائمة بين دعمنا للتحالف وموقفنا غير المنحاز دائما لأطراف الصراع في المنطقة؟

- سأعود بك الى النقطة التي ذكرتها سلفا. فخلال الـ25 عاما الماضية وكجزء من المحاولات الرامية الى تجميع القضايا الاساسية للمنطقة افتعلت ازمتات عقائدية ومذهبية. وسواء كان من يروجون للخلافات الطائفية بشكل متعمد او بغير وعي فأن هذه الخلافات لا يمكن ربطها بالمشكل الحقيقي الراهن للمنطقة. فالحديث عن هذا كاثوليكي وهذا بروتستانتي وهذا أرثوذكسي أو هذا سني وذاك شيعي هي امور لا علاقة لها بالواقع المعاش في المنطقة. وكل من يدعي انه زعيم ديني ويقول انه يتزعم هذه المجموعة الدينية او تلك قد يواجه سؤالا يقول من اعطاك

الحق في هذه الزعامة؟ فالعقيدة ليست ملكا لأشخاص او لمؤسسات بل هي موضوع آخر لا علاقة له بالصراع الراهن. فالأزمات والمشاكل التي تعاني منها المنطقة لا يمكن حلها عبر الطرق الطائفية واي محاولة من هذا القبيل تزيد التوترات اكثر وأكثر. ان المحاولات الرامية للتحديث باسم السنة او باسم الشيعة للتعامل مع قضايا المنطقة تعتبر خاطئة جدا وتجانب طريق الوصول الى حلول حقيقية لمشاكل المنطقة. واي طرف من الطرفين او الاطراف الاربعة او الخمسة يدعي انه على صواب ويلبس الثوب الطائفي للصراعات السياسية فهو سيعجز عن تقديم مبرر مقنع للإنسان العادي. ومن يقول انه ممثل للسنة او ممثل للشيعة ويتحرك وفق هذا الفهم فانه سيجد نفسه في نهاية المطاف جزءا من عوامل تأجيج الازمات واستقطاب المجتمعات رأسيا احيانا قبليا او قوميا وتارة اخرى عقائديا او مذهبيا. ان المجتمعات في دول الجوار او المنطقة التي نتحدث عنها ترتبط مع بعضها البعض تاريخيا وثقافيا وتداخل المصالح المختلفة فيما بينها. وبالتالي فان الخيار الافضل هو اعتماد رؤى وافكار وفلسفة سامية تهيب الأرضية للتعایش والتسامح. أما الترويج لأفكار ترسخ الفتنة وتزرع الكراهية والانقسام بين افراد المجتمع الواحد او بين الدول او بين القوى السياسية المختلفة فهذا مرفوض جملة وتفصيلا، وهو احد عوامل تأجيج الصراعات في المنطقة كما يتسبب في تدخلات القوى الاجنبية وعليه يجب الكف عن ترويج مثل هذه الافكار التي لا علاقة لها البتة بالاديان. والمؤسف حقا ان وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تساهم في نشر مثل هذه الافكار وتسريع من وتيرتها مستفيدة من التقدم التكنولوجي في هذا المجال. ان نفث بذور الفتنة والكراهية بين الناس تنبع من افكار متخلفة عفى عنها الزمن ولدينا في التاريخ امثلة كثيرة سواء تلك الافكار الانقسامية التي تروج بين افراد المجتمع الواحد او بين الدول او غيرها. ففي الماضي كان هناك من يستغلون الدين المسيحي للتدخل في شئون الدول كما حدث في فترة الاستعمار او يعملون على الايقاع بين الشعوب وبين الثقافات المختلفة او بين الاديان والمذاهب المختلفة مثل الدين المسيحي والاسلامي. كل هذه الظواهر لم تجدي نفعا ولم تؤدي سوى الى تأجيج الصراعات والنزاعات بين الشعوب. ومن يحاولون اليوم استخدام نفس الاسلوب عليهم التعلم من تجربة الامس.

كلنا يذكر ان تنظيم القاعدة ولد جنينا في أفغانستان لأول مرة ابان التواجد السوفيتي في أفغانستان. قيل حينها ان الدين الاسلامي هو السبيل لإضعاف الاتحاد السوفيتي وبالتالي تم تأسيس تنظيم القاعدة. قد يأتي مهندسوا هذه الفكرة بمبررات عديدة ولكن النتائج السلبية التي تمخضت عنها تلك الفترة عايشناها جميعا خلال الـ25 عاما الماضية.

وفي ايران قيل ايضا ان نظاما اسلاميا قد جاء الى السلطة. صحيح ان نوع النظام الذي يشكل في ايران هو حق سيادي للشعب الايراني ولكن اي محاولة للترويج لأفكار معينة في دول المنطقة قد يخلق مشاكل وتوترات نحن في غنى عنها.

القوي الدولية التي تريد السيطرة على الشعوب ونهب مواردها تستفيد من اي فجوة تتاح لها عبر الصراعات الطائفية والمذهبية لتصب الزيت على النار وتزيد الطينة بلة. والمطلوب من دول المنطقة وشعوبها وقواها السياسية ان تعي خطورة الترويج لمثل هذه الافكار وتعمل على محاربتها بشكل مشترك قبل ان تستفحل ويصعب السيطرة عليها.

- ولكن السيد الرئيس كان موقف الحكومة الارترية عادة عدم الدخول في اي تحالفات دولية. الا يتعارض ذلك مع تأييدنا الحالي لهذا الحلف.

- هذا ليس حلفا. والكلمات والعبارات الواردة في التصريح واضحة وجلية. انها مبادرة صادرة من المملكة العربية السعودية. انها مبادرة جيدة وجاءت في وقتها وتعتبر خطوة اولى نحو تعاون اقليمي افضل. من هم الاعضاء في هذه المبادرة؟ وهل هو حلف ام تكتل؟ هذه اسئلة غير مهمة ولا داعي لها ذلك اننا على سبيل المثال اذا قلنا انه تكتل فالمسألة ليس ان ننضم او لا ننضم لهذا التكتل. لقد قلنا في التصريح الصادر من جانبنا ان هذه المبادرة هي خطوة صحيحة في الاتجاه الصحيح ولذلك يجب تأييدها دون تحفظ. أما كيف ستتطور هذه المبادرة وما هي الخطط الموضوعية لها؟ هذه مسائل يمكن بحثها بشكل مشترك عبر الارتباط والتشاور والتفاعل المستمر.

المشكلة تكمن في الزاوية التي تفسر بها الامور. اذا كان هناك من يعتبر ان المبادرة هي عبارة عن حلف او تكتل فهذه هي طريقته في التفكير، ولكننا نقول

نقول له ان هذا ليس حلفاً . ان ظاهرة اقامة الاحلاف ليست جديدة ولكن ما اود قوله ان نسمي هذا حلف او غير حلف فهذه مسائل جانبية تلهيك عن الموضوع الاساسي. الموضوع الاساسي كما نراه نحن ان هذه المبادرة جيدة جدا ويجب دعمها وتأييدها هذا كل ما في الامر.

- حسنا السيد الرئيس/ ننتقل بك الى موضوع آخر. لقد اصبحت مسألة تدويل النزاع الداخلي في دولة ما ظاهرة معتادة في عالمنا المعاصر. ونتيجة لذلك تقوم الدول وخاصة الدول الكبرى بالتدخل عسكريا في الشؤون الداخلية للدولة المعنية سواء بمباركة من الامم المتحدة او تحت غطاء ما يسمى بالتحالفات الدولية. ما هي قانونية ومبررات هذه التدخلات وفق زاوية القانون الدولي؟

- اعود بك مرة اخرى الى تجربة الـ25 عاما الماضية وما شهدناه من تطورات واساليب عمل كمرجع للإجابة على السؤال. عندما نقول ان العالم اصبح تحت سيطرة قطب واحد فان هذا القطب ظل يستخدم المنظمات الدولية والاقليمية في تحقيق اهدافه هذا فضلا عن الدول التي يطلقون عليها تسمية "المراسي" اي القوى الاقليمية التي تعمل في خدمة اهدافهم. قاموا بتقسيم العالم الى مناطق اقليمية وعينوا في كل منطقة وكيلا او ممثلا لهم، وفي هذا الصدد قسمت افريقيا الى اربع مناطق واختاروا لكل منطقة دولة تنزعها وهكذا بالمثل بالنسبة لآسيا والقارات الاخرى.

هذا جانب أما الجانب الثاني من الاستراتيجية فهو السيطرة على المنظمات الدولية والاقليمية مثل الامم المتحدة ومجلس الامن والمنظمات التابعة للامم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات الدولية والقارية. فالسيطرة على هذه المنظمات يسهل السيطرة على المناطق الجغرافية في العالم. فالأمم المتحدة هي منظمة دولية تأسست بعد الحرب العالمية الثانية. اذا نظرنا الى هذا المنظمة بعد انتهاء الحرب الباردة وخلال الـ25 عاما الماضية نجد انها قد حادت عن اهدافها الاساسية. ففي جميع القضايا التي طرحت نجد ان الامم المتحدة اصبحت مجردة اداة لنظام القطب الواحد.

يمكن التطرق الى ذلك بالتفصيل ، ولنأخذ مثلا احدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة، كيف يبدو هيكلها الاداري؟ ومن اين جاء موظفوا هذه المنظمة وكيف تم

اختيارهم؟ وما هي اولويات عملهم؟ من يقف خلفهم ويصدر عليهم الاوامر؟ وهل لديهم مرجعيات في العمل؟

عمليا اذا استعرضنا كل الحروب التي خيضت والتدخلات التي حدثت خلال الـ25 عاما الماضية نجد انها تمت اما من خلال تجاوز هذه المنظمات او استخدامها كغطاء.

ففي العراق مثلا نجد ان نظام صدام حسين وبعد الحرب التي خاضها مع ايران قام بغزو الكويت ولكن هل كان ذلك مبررا كافيا للتدخل الدولي في العراق؟ نحن ما زلنا نذكر ان وزير الخارجية الاميركي آنذاك كولن باول وقف نهارا جهارا في منصة الامم المتحدة وقال ان صدام حسين يحتفظ بأسلحة كيميائية ولديه اسلحة دمار شامل وله ارتباط وثيق بتنظيم القاعدة. كل تلك الاكاذيب المختلقة كان الهدف منها اصدار قرار من الامم المتحدة لمشروعية التدخل في العراق ولكن القرار لم يصدر. ورغم ذلك مضت الولايات المتحدة وبريطانيا في غزو العراق وكانت تلك خطوة مخالفة للقانون.

ايضا هناك تدخلات تحدث تحت مبرر حماية المدنيين كما حدث في ليبيا. بصرف النظر عما اذا كان نظام العقيد القذافي نظاما سيئا ام لا فهذه مسألة تخص الشعب الليبي الا ان التدخل في ليبيا بقرار من الامم المتحدة يثير تساؤلات عديدة. فالدول التي وافقت على ذلك القرار ما زالت تندم حتى اليوم على تلك الموافقة قائلة انها خدعت او تعرضت للتضليل. فالقانون الدولي لا يسمح بغزو دولة ذات سيادة لأنه يعتمد اصلا على سيادة الدول والشعوب. يمكن ايضا التطرق لأمثلة اخري لكل الحروب التي خيضت سواء في فترة الربيع العربي او قبله.

ان نظام القطب الواحد الذي ساد خلال الـ25 عاما الماضية لا يعترف بالقانون الدولي ولا يعيره اهتماما فهو يستخدم القانون الدولي حينما يشاء ويلغي به في سلة المهملات حينما يشاء.

عندما تكررت ظاهرة التجاوزات للقانون الدولي بدأت الاصوات تصدر من مختلف انحاء العالم لإصلاح الامم المتحدة وهي دعوات تتكرر سنويا في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ان السؤال المطروح هو هل ان شكل الامم المتحدة الحالي يتماشى مع الواقع الراهن للعالم في القرن الحادي والعشرين؟ وهل الامم

المتحدة مؤهلة لحلحلة المشاكل الدولية والقارية؟ وهل لديها القدرة على الفعل؟

هذه الاسئلة تنطبق ايضا على المنظمات القارية الاخرى مثل الاتحاد الافريقي الذي كان يسمى منظمة الوحدة الافريقية وغيرت الى الاتحاد الافريقي . كل هذه المنظمات القارية والاقليمية ورغم ما جرت من محاولات اصلاحية لها الا انها عادت ووقعت في فخ نظام القطب الواحد لتصبح ادوات لاستراتيجية الهيمنة في وقت قصير.

خلاصة القول ان الدوس على القانون الدولي وانتهاك سيادة الدول والشعوب المستقلة وسياسات العريضة هي سمة تميز العالم الذي نعيشه الان. عليه ان تغيير هذا الواقع على المستوى العالمي يتطلب اولا التخلص من نظام القطب الواحد. لا يمكن القول بان نظام القطب الواحد سيدوم الى الابد لان الكثير من المؤشرات تدل سقوط هذا النظام. فخلال الـ25 عاما الماضية ظهر فلاسفة ومنظرون لنظام القطب الواحد من امثال فوكوياما ليروجو ويكرسوا فكرة بقاء نظام القطب الواحد ولكن الواقع يتحدث عكس ذلك. فالعالم يمر الآن بمرحلة انتقالية ولا ندعي بأن الشركات الدولية التي تتحكم في نظام القطب الواحد قد انتهت امرها وليس لديها قوة ولكن ما يجب ان نلاحظه هو ان العديد من الظواهر تشير الى وجود العالم في مرحلة انتقالية. ذلك ان الانتهاك المستمر للقانون الدولي وانتهاك سيادة الدول والشعوب لا يمكن السكوت عليه وبالتالي بدأت الاصوات تصدر من مختلف بقاع العالم مطالبة باحداث تغيير في النظام الدولي. كما نظام القطب الواحد يتعرض هزات اقتصادية من حين لآخر ولم تعد سياسة الفوضى الخلاقة ناجحة في الكثير من الحالات.

- فيما يتعلق بالتدخلات الخارجية التي تتم تحت مختلف الذرائع وتتسبب في خلق ازمات سياسية وامنية وتعيق برامج التنمية المشتركة في المنطقة، هل هناك امكانية في تجاوز هذه المشاكل والازمات واعادة الامور الى طبيعتها في وقت قصير؟

- ان القوى الخارجية التي نسميها بقوى الهيمنة والتسلط والتي شهدنا ممارساتها خلال الـ25 عاما الماضية كانت في فترة الحرب الباردة تلبس ثوبا آخرا

وغيرت شكلها في فترة ما بعد الحرب الباردة لتؤثر على الاحداث على مستوى العالم. ومع ذلك لا يمكن ان نجعلها شماعة ونحملها كل الجرائم التي ارتكبت في مختلف انحاء العالم. فالأخطاء الرئيسية تتحملها تلك الاطراف الاقليمية التي تدعو القوى الخارجية للتدخل وتسعى لتصبح اداة او خادم للقوى الخارجية. فاذا نظرنا الى افريقيا مثلا كيف يمكن ان تحدث التدخلات التي شهدناها؟ ودون الذهاب بعيدا فالناخذ منطقتنا مثلا، ولنأخذ النزاع الحدودي الذي اندلع. في البداية اي عند بداية النزاع كان امام نظام الوياني القائم في اديس ابابا خيارات عديدة لحكم اثيوبيا. ومن بين هذه الخيارات ان تقوم بتقسيم وتجزئة اثيوبيا والسيطرة على الاقتصاد وقبل كل ذلك ايجاد قوي اجنبية ترعاك او تدافع عنك اي ان تصبح خادما للقوى الاجنبية. لتحقيق هذا الهدف كانت ارتريا هي كبش الفداء الذي يقدم، اي التضحية بكل علاقات الصداقة بين الشعبين الارتريري والاثيوبي وعلان الحرب على ارتريا. وهكذا اعلنت الحرب ولا اريد الخوض في التفاصيل الأخرى لأنها ليست موضوعنا ، ولكن في نهاية المطاف قيل ان هناك حاجة لدخول قوات حفظ السلام الدولية. جاءت قوات حفظ السلام الى بلادنا وجلست خمس سنوات. ماذا تعلمنا من دروس وعبر خلال تلك السنوات الخمس؟ ودون الدخول في جدل حول ما اذا كانت هناك حاجة لدخول قوات حفظ السلام في الاصل، فان الاتفاقية التي وقعت تقتضي دخول قوات حفظ السلام. واذا تركنا الجوانب السلبية الأخرى التي ظهرت خلال الخمس سنوات، جانبا فان عدد القوات لم يكن خمسة آلاف فقط. الموازنة السنوية لتلك القوات وصلت الى 200 مليون دولار هذا غير المرتبات والخدمات الأخرى، حيث تم دفع مبلغ مليار دولار لهذه القوات خلال الخمس سنوات. المشاكل التي رأيناها خلال الخمس سنوات لا حصر لها وتكشف مدى فظاعة الممارسات التي تقوم بها قوات حفظ السلام. لم نكن في حاجة الى وقت طويل لمعرفة ممارسات تلك القوات وقررنا اخراج هذه القوات من بلادنا وبالفعل تم اخراجها والسيطرة على الامور قبل انفلاتها. كان قرارنا بإخراج قوات حفظ السلام من بلادنا خيارا لا بد منه وقد ترتب عن ذلك رد فعل وتعقيدات كثيرة عايشناها لاحقا. عندما تدخل قوات حفظ السلام الى بلد ما تظل مقيمة فيه لفترة طويلة ووضعها اشبه بقوات استعمارية بالوكالة. فالقوى الدولية التي اشرت اليها سلفا والتي تسيطر على المنظمات الدولية تمارس الاحتلال عبر ما يسمى بقوات حفظ السلام. هناك الكثير من

الوثائق التي نحتفظ بها للتاريخ تكشف ممارسات قوات حفظ السلام في بلادنا خلال الخمس سنوات التي اقامت فيها في بلادنا.

ان هذه الظاهرة تكررت في السودان. فالسودان هي دولة مجاورة ونحن نرغب في استقرار السودان وحل مشاكله وليس لدينا اي مصلحة في ان يبقى السودان يعاني من المشاكل والصراعات الدائمة. تقرر ان يتم ارسال قوات حفظ سلام تابعة للاتحاد الافريقي الى دارفور . كنا ندرك منذ البداية ان ذلك قرار خاطئ وذلك لأن المسألة ليس التشكيك في قدرة الاتحاد الافريقي على ارسال قوات حفظ سلام ولكن لأننا ندرك ومن خلال تجربتنا بما يمكن ان تفعله قوات حفظ السلام وما ينتج عن ذلك من عواقب . صحيح ان الامر يخص السودان والشعب والحكومة السودانية ولكن الاضرار التي ستلحق بالسودان تؤثر علينا ايضا. ولاحقا قيل ان الاتحاد الافريقي لا يستطيع وحده ارسال قوات وتقرر ارسال قوات مشتركة مع الامم المتحدة سميت بالـ (يوناميد). لا اذكر الارقام بالتحديد ولكن في غالب الظن دخلت الى دارفور قوات تقدر بـ 25 او 27 الف فرد ما زالت موجودة حتى اليوم. هل استطاعت هذه القوات ان تجلب السلام الى دارفور. وبلغة الارقام اذا استهلكت القوات المحدودة التي كانت موجودة في ارتريا خلال خمس سنوات ما يساوي مليار دولار كم ستستهلك القوات الموجودة في دارفور خلال هذه الفترة وهل حققت انجازات تساوي ميزانيتها؟

هذه الظاهرة اصبحت تتكرر في مناطق عديدة من العالم خاصة في افريقيا وغدت موضحة اعتاد عليها الناس وهي محاولة لإلغاء الانظمة الوطنية وادارة الازمات الداخلية من خلال القوى الاجنبية. فاذا اردت فرنسا مثلا التدخل في دولة ما تفعل ذلك دون تردد كذلك القوى الاخرى تقوم بالمثل تحت غطاء الاتحاد الافريقي او الامم المتحدة حيث يقومون بإرسال مبعوث اممي يتابع الملف ويرسل التقارير لتعقيد الازمة واعطاء مشروعية التدخل.

انني اشير هنا الى قضايا بسيطة بحكم معرفتنا بها ولكن بشكل عام في كل قضية او نزاع في مختلف بقاع العالم يصعب ان نأتي بمثال حققت فيه الامم المتحدة انجاز يذكر.

خلاصة القول ان قوات حفظ السلام الدولية ظلت تلعب دور تعقيد النزاعات

وإدارة الازمات بالوكالة عن القوى الاجنبية ولا يتوقع منها اطلاقا ان تساهم في ايجاد الحلول للنزاعات وهذا يصنف ضمن انتهاكات القانون الدولي استخدام المنظمات الدولية والاقليمية كأدوات لتحقيق مصالح الدول الكبرى.

- هل يمكن حل هذه النزاعات واعادة الامور الى طبيعتها؟

- يجب ان ننظر الى الاصوات المعارضة التي ترتفع عاما اثر آخر . ففي كل عام عندما تبدأ جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر تطالب كل الاطراف بإعادة اصلاح الامم المتحدة او اعادة هيكله النظام العالمي. هذا على الصعيد النظري ولكن عمليا هناك نشاطات تتم لإبقاء هذه المطالبات مجرد كلام لا يطبق على ارض الواقع، حيث تسعى مختلف القوى لإبقاء الامور كما هي واعاقه اي محاولة لإعادة الهيكلة او الاصلاح. في الوقت الراهن هناك اعضاء دائمون واطراف غير دائمين في مجلس الامن، هذه التشكيلة يجب ان تتغير، كما ان ميثاق الامم المتحدة لا يتلاءم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين. يجب ان تكون هناك منظمة دولية فاعلة قادرة على التعامل مع القضايا الدولية والاقليمية الراهنة. هذه القضية تطرح سنويا في اجندة الجمعية العامة ولكن القوى الدولية الرئيسية مثل الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا لا ترغب في احداث هذا الاصلاح في هيكل الامم المتحدة. اما الدول الكبرى الأخرى فلا نجزم بأنها تريد او لا تريد الاصلاح وهذا موضوع آخر ، اما الامر المهم هو ان طرح هذا الموضوع في اجندة الجمعية العامة سنويا في حد ذاته يؤكد بأنه مطلب اساسي لدول العالم. بعض الدول وبدلا من البحث عن حلول جذرية للمسألة تجنح الى الحلول الجزئية مطالبة بعضوية دائمة لنفسها في مجلس الامن مدعية بأنها دول كبيرة ومؤثرة على المستوى الدولي.

ورغم ذلك وبحكم ان هذا المطلب يأخذ طابع العالمية فإنه سيتحقق في نهاية المطاف بلا شك لان الاستبداد والتسلط الذي بدر من قبل قوى نظام القطب الواحد خلال الـ 25 عاما الماضية لا يمكن ان يستمر الى الابد.

- كيف نقيم رؤية ارتريا الاستراتيجية لضمان منطقة وجوار أمن من منظور التطورات الدولية الراهنة؟

- لقد اشرت الى ذلك في الاجابات السابقة. هناك مبادئ ترتكز عليها سياستنا

الخارجية وتحدد تلك المبادئ المصالح الامنية الوطنية لبلادنا. ولكن هل يمكن النظر الى المصالح الامنية السيادية لبلادنا بشكل منفصل عن المصالح المشتركة لدول الجوار او المنطقة؟ وما هي عوامل الارتباط بينهما؟ وكيف نرى نحن الجوار الاقليمي بالنسبة لنا؟ هل هو بالبعد الجغرافي؟ اذا اخذنا التقسيم الجغرافي مثلا فهذا يقسم ايضا الى اربعة اجزاء او اقسام. كيف نتعامل مع المشاكل التي تطرأ في كل جزء من هذه الاجزاء الاربعة؟ هذا يقودنا الى السياسة التي اتبعناها بعد الاستقلال. فبعد انتهاء الحرب الباردة فتحت الفرص واسعة امام شعوب هذه المنطقة وعليه ودون اللجوء الى الامم المتحدة او الاتحاد الافريقي على شعوب المنطقة ان تخلق لنفسها ارضية مشتركة للعمل المشترك. تأسيسا على ذلك جاءت فكرة تأطير دول القرن الافريقي التي تضم السودان وارتريا واثيوبيا وكينيا والصومال وجيبوتي وأوغندا ثم وسعت الفكرة لتشمل ما سمي بالقرن الافريقي الكبير لتضم دول مثل رواندا وبورندي الى القائمة حيث جرت محاولات عديدة لتفعيل هذه الفكرة. عندما تقرر تحديث منظمة الايقاد كانت الفكرة تركز على هذه الرؤية. المناطق الاخرى من العالم قد يكون لها تجاربها الخاصة بها ولكن نحن في منطقة القرن الافريقي يعتبر انتهاء الحرب الباردة فرصة جديدة بالنسبة لنا حيث ان ارتريا قد نالت استقلالها وحدث تغيير في اثيوبيا واتفق الجميع على العمل من اجل العمل المشترك لمستقبل افضل لشعوب المنطقة. هكذا كانت الفكرة في البداية وهي تتواءم تماما مع المرتكزات الواردة في ساستنا الخارجية، اما اذا نظرنا الواقع الراهن اليوم فهو خلاف هذه الفكرة تماما. صحيح ان الطموحات لم تتحقق ولكن ذلك لا يعني ان الفكرة سيئة ويجب ان نلغيها من اساسها لأنه لا خيار آخر للتعاون المشترك بين دول المنطقة. صحيح ان العالم يتغير من يوم لآخر ولكن ذلك لا يلغي هذه الافكار السامية. كيف ولماذا عرقلت هذه الافكار وفشلت البرامج والخطط؟ هذه لها تفاصيلها ومع ذلك تبقى سياستنا كما هي .

ايضا هناك دول حوض البحر الاحمر ويجب ان تتعاون فيما بينها، هذه الفكرة ايضا ظلت قيد البحث والحوار منذ فترة طويلة وهي تتكامل مع ملف القرن الافريقي. ايضا هناك دول حوض النيل وغيرها من التقسيمات الجغرافية حيث تترابط المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين شعوب هذه الدول. ايضا هناك منطقة الشرق الاوسط وتحديدا منطقة الخليج العربي امتدادا الى البحر الاحمر والتي تضم المملكة العربية السعودية ودول الخليج الاخرى. هذه المنطقة

تعتبر ايضا امتداد وجزء من الجوار الاقليمي مع بعض الخصوصيات. المناطق الاربعة التي ذكرتها مترابطة ومكاملة لبعضها البعض، قد يكون لكل منطقة تأطير خاص بها ولكن في النهاية تشكل دائرة واحدة تجمعها مصالح مشتركة. ان المسألة ليست مسألة خيارات بل هو تاريخ مشترك وترابط اقتصادي واجتماعي وثقافي ومصير مشترك. البديل للعمل المشترك هو كما نشاهده الان اي ان تصبح تابعا للقوى الاجنبية وتنفذ اجندة الغير على حساب المصالح الوطنية ومصالح دول الجوار ومن ثم اثاره المشاكل والقتال في المنطقة.

غير بعيد عن مسألة السلام الاقليمي فخامة الرئيس هناك موضوع نهر النيل وسد النهضة الذي تقوم اثيوبيا بتشيدده ، وفي الاسابيع الماضية قامت الدول الثلاث مصر والسودان واثيوبيا بعقد لقاءات وتوقيع اتفاقيات حول المسائل الفنية المتعلقة بتشيد السد، ماهي اسباب النزاع حول هذا الموضوع ؟

السيد الرئيس : كما أسلفت فإن سياساتنا الإقليمية وأولوياتنا تدخل في الاعتبار الإقليم الذي نتواجد فيه ، ومن المؤسف إثارة مثل هذه القضايا بهذا الشكل الآن ، لأنها تحيد بك عن الموضوع الأساسي ، وإذا تساءلنا عن ماهي المشكلة الأساسية في هذا الموضوع ، نجد أن اثيوبيا وعلي مر التاريخ والأنظمة كانت تستخدم نهر النيل كورقة ضغط سياسي، وظل الموقع الجيو- سياسي لنهر النيل مثار نزاع علي الدوام ، ويتبادر الي الأذهان هنا موقف نظام الدرق عندما كان يتهم العرب بدعم القضية الارتريه وإن ارتريا هي جزيرة عربية في المنطقة ، عندها كان منقسمة هيلي ماريام يردد أن العرب إذا عندهم النفط فنحن نمتلك نهر النيل في لهجة تهديد. عايشنا طوال الخمسة والعشرين عاما الماضية كيف كانت قضية نهر النيل تستخدم وتثار بين فترة واخري. يذكرني في اول مشاركة لنا في القمة الافريقية في القاهرة عام 1993 وكان حينها ملس زيناوي رئيسا لوزراء اثيوبيا وكانت علاقاتنا جيدة ونتفاكر حول مختلف

القضايا الاقليمية ، يذكرني أنه قال لي أنه سيثير قضية نهر النيل مع المصريين وكانت وقتها الاشاعات كثيرة حول أن مصر تباع مياه النيل للإسرائيليين عبر قنوات تمتد من سيناء حتي اسرائيل ، طلبت منه عدم إثارة الموضوع وإن هناك اولويات اخري في تلك الفترة ، وافقتي الرأي ، ولكن في مأدبة العشاء جاءني بوجه قلق ومضطرب وقال لي أنه اثار الموضوع مع الوزير المصري عمر سليمان ، قلت له ألم نتفق علي عدم إثارة الموضوع حاليا ؟ ، عندها أخذ يهدد بأنه سيركع المصريين كما اركعت تركيا سوريا والعراق. لم يكن هناك من داع لكل ذلك. السد الذي يسمى الآن بسد النهضة هو إمتداد لتلك السياسات الاثيوبية ، ولكن ماهو الهدف من ذلك؟ ومن هو المستفيد من هذا السد ؟ هل ستستفيد منه الشعوب الاثيوبية قاطبة ؟ وكيف ستكون الاستفادة وفي أي المجالات؟ أو من إيماننا قاطعا بأن هذا المشروع انطلق دون أي دراسة جدوي ونمتهلك أدلة علي ذلك. وكون أننا في نزاع مع اثيوبيا لا يعني ذلك أننا لانريد مصلحة الشعب الاثيوبي . ونعرف ايضا أن نظام الوياني لا يهتمه مصلحة الشعوب الاثيوبية وأن تنفيذ المشروع لا يهدف المصلحة العليا لأثيوبيا وأنه عبارة عن تحقيق اهداف سياسية ، وهنا تكمن الخطورة ، ويمكن أن نتحدث عن ذلك بلغة الارقام ، يمكن أن يكون للسودان ومصر مواقفهم السيادية من هذا الموضوع ، ولكن هناك اسئلة يجب الإجابة عليها سلفا ، وهي ماهي الفائدة التي سيجنيها الشعب الاثيوبي من مثل هذا المشروع الضخم ؟ وهل تم تحديد اوجه الاستفادة ، هل هي في الزراعة ، أم في التصنيع ، أم في النقل ، أم في غيرها ؟ ليست المسألة أنه يستطيع توليد ستة الآف ميغا واط ، فهذا ليس بالعدد الضخم . يمكن أن يقولوا بأن ذلك شأن داخلي يخصهم ، ولكن السؤال الذي يتبادر للكل هو فائدة المواطن الاثيوبي من هذا المشروع ، لا أري أي جدوي من الحديث عن الجوانب الفنية للمشروع وحتى تلك التي يتم تناولها في المفاوضات الثلاثية دون الرجوع الي الفائدة الأساسية التي ستجنيها الشعوب الاثيوبية

من المشروع . هناك من يبرر بالقول بأن المشروع أصبح امر واقع ويجب القبول به وأنه سيساهم في حماية النيل من الطمي المتراكم .

الملاحظ إن هذه المشاريع الكبيرة للطاقة التي تم تنفيذها في افريقيا خطورتها اكبر من فوائدها علي الشعوب . يقال انه سنتم الاستفادة من السد في توليد الطاقة الكهرومائية لأثيوبيا وبيع هذه الطاقة لدول المنطقة مثل السودان ومصر وجنوب السودان وحتى نحن تم عرض هذا الامر علينا ، ولكن من هم المشترين ؟ ولأي الاغراض سيتم بيع هذه الطاقة ؟ هل هي للاستخدام المنزلي ، أم للزراعة ، أم للتصنيع ؟ وكيف ستكون خطوط البيع ؟ وماهي الكمية التي ستباع ، وكيف سيتم ايصالها ؟ يمكن أن تكون كلفة الطاقة الكهرومائية اقل خاصة قبل أن تتدني اسعار البترول في العالم ، ولكن كيف ستكون عملية البيع والشراء وكيفية الاستفادة والتوزيع ؟ وكيف سيكون الوضع اذا حدث زلزال وإنهار السد واغرق الدول التي يمر بها ؟ كلها اسئلة تحتاج لإجابات .الموضوع الأساسي هو كيفية استفادة اثيوبيا ودول المنطقة من هذا السد بطريقة صحيحة ، ولا يتم ذلك دون إجراء دراسات شاملة حول كافة الجوانب التي تضمن ذلك ، وهو مالم يحدث حتي الآن ، وحتى الاستعانة بالخبراء الاجانب لم تفضي الا الي مزيد من التناحر والشقاق .

إجمالاً هذا المشروع لا يتعدى سوي الأهداف السياسية فقط ويتم تنفيذه دون أي رؤية واضحة ودون أي دراسات ، واذا تم تنفيذه أم لم يتم فإن آثاره السالبة سيكون المتضرر الأساسي منها هو الشعب الاثيوبي . اين هي مشاريع الطاقة المائية الضخمة التي تم تنفيذها في افريقيا سابقا ؟ وماهي الفائدة التي جنتها الشعوب الافريقية منها ؟ هل مازالت هذه المشاريع تعمل؟ بغض النظر عن طاقاتها العالية فإن كل هذه المشاريع لم تنفذ الا للشهرة والتفاخر فقط ولم تحقق أي من المكاسب للشعوب الافريقية في أي من المجالات ، ولأنها لا تنفذ دون الاستعانة بالجهات

الاجنبية التي لا تراعي سوي مصالحها الآنية من هذه المشاريع فإنها تفشل في نهاية المطاف . نحن نعرف كيف انطلق هذا المشروع وماهي اهدافه لذلك فإن الحديث عنه مجرد مضيعة للوقت ولا يتعدى الاستهلاك الدعائي.

ننتقل الي محور ثاني فخامة الرئيس ، وهو الجانب الدبلوماسي ، هناك تطورات تشير الي فشل محاولات عزل ارتريا ، حيث هناك الكثير من الخطوات لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع الصين ودول الشرق الاوسط والاتحاد الاوروبي والشرق الأدنى ، فماهي المجالات التي تركز عليها هذه العلاقة؟

السيد الرئيس: خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية كانت هناك حرب تم إعلانها علي هذا الشعب ، ومحاولات كثيرة لتهديد سيادته الوطنية ، والسبب وراء هذه السياسة العدائية اكثره نابع من التقييم الخاطئ ومحاولات الهيمنة والاستحواذ علي ثروات المنطقة وخيراتها التي اتبعتها القوي الكبرى من جانب واحد . جاءت الحرب المفتعلة مع اليمن وقضية جزر حنيش ولكنها انتهت بسرعه وفق التحكيم الدولي ولا نريد الرجوع الي الورا وسنترك ذلك للتاريخ . آلت ملكية جزر حنيش الي اليمن وفق قرار لجنة التحكيم ، ولكن ما لم ينتبه له الجميع هو أنه كان هناك تضارب في حيثيات القرار و أعطي لإرتريا الحق في الصيد في المياه الاقليمية اليمنية . التزمنا بالقرار رغم أنه كان فحا ، والا فكيف يعقل أن تستطيع دولة سيادية الصيد في المياه الاقليمية لدولة سيادية اخري ، ورغم التزامنا به فقد ابدينا وجهة نظرنا في ذلك القرار لأنه كان من الممكن أن يساهم في تواصل النزاع. بعد ذلك جاءت قضية بادمي والمشكلة مع الوياني ، وكل ذلك جاء في إطار شيطنة ارتريا ومحاولة تصويرها كدولة مثيرة للنزاعات مع جيرانها ، صدر قرار مفوضية الحدود مع اثيوبيا ولكنه لم ينفذ حتي الآن ، ولا اريد الدخول في تفاصيل

ذلك. جاء بعد ذلك قرار الحظر علي ارتريا بذريعة أن ارتريا تدعم الارهاب في الصومال وتساعد حركة الشباب. ولكن لماذا كل هذا الكذب ، وهذه الاختلاقات ؟ في عام 2009 اختاروا عطلة اعياد الميلاد وعدم حضور كل اعضاء مجلس الأمن لتمرير قرار الحظر الجائر وفق الاكاذيب التي صوروها كحقائق وضللوا بها البعض. هذه الحملات العدائية والقرارات الجائرة لم تمس ارتريا وحدها بل طالت العديد من دول المنطقة خلال الاعوام الماضية ، ولكنها انكشفت كلها وادرك الجميع خطئها . إن الاكاذيب المتواصلة ومحاولات التضليل لفرض تلك القرارات الجائرة لا يمكن أن تتواصل وتنطلي علي أحد اليوم ، وأدرك الجميع ماهية وأهداف تلك الاكاذيب وصانعيها. هذه الدول التي تعمل علي تحسين علاقاتها مع ارتريا الآن لا تعمل ذلك لأننا بذلنا جهدا دبلوماسيا خارقا، بل لأنها ادركت أن هذه الحملات العدائية غير مبررة ومختلفة ، والوقت تكفل بكشف تلك الحملات الكاذبة ، والفضل في التصدي لهذه الحملات ومحاولات الإركان والهيمنة والاستحواذ وفرض العزلة علي الشعب الارتري ورغم أنه اخذ وقتا وترك تأثيراته السلبية ، يرجع الفضل للتصدي القوي وروح التحدي التي ابداهها الشعب الارتري . من الممكن ان تتواصل تلك الحملات اليائسة وتأخذ اشكالا عده علينا وعلي مثيلاتنا من دول المنطقة ولكن سيتحطم كل ذلك ويفشل كغيره من المحاولات السابقة وكما يقال فإن الكلاب تعوي والقافلة تواصل مسيرها.

هل ستؤثر هذه التطورات الدبلوماسية فخامة الرئيس علي الجرائم التي ارتكبت بحق ارتريا مثل الحظر الجائر وانتهاك السيادة الوطنية ؟

السيد الرئيس: لا يأتي كل شئ بالتمني ، والتحديات والصعاب لا يتمناها احد ولكنها تقويك وتشد من عودك ، فكما يقوي الحديد بالنار فإن الانسان ايضا يقوي عبر المراحل الصعبة التي يجتازها ، لا نقول أن ما مررنا به من تحديات وعقبات لم يلقي بظلاله علي مسيرتنا ، ولكنه ايضا زادنا قوة

وفتح امامنا آفاقا جديدة . بعد الإستقلال مباشرة عام 1991 كانت كل جهودنا منصبة نحو بناء الوطن وتعميره ، ويمكن تصور ماكان يمكن تحقيقه والمرحلة التي كان من الممكن الوصول اليها اذا توفر المناخ الملائم لذلك في المنطقة ، ولكن التحديات التي واجهناها كانت خصما علي ذلك ويمكن القول انها عرقلت مسيرتنا ، وعلي النقيض من ذلك زادنا ذلك قوة وشد من عودنا لأنه لا يمكن الوصول الي الهدف دون إجتيار التحديات . اذا رأينا ذلك من منظور وطني فإن الثمانية عشرة عاما الماضية من العدائيات التي واجهناها والعدد الذي انضم لقوافل الشهداء الذين وهبونا الحرية والاستقلال في مسيرة الحفاظ علي السيادة الوطنية أعطي لاستقلالنا زخما وطنيا آخر، وعزز من وحدتنا وصدودنا . والعراقيل التي وضعت أمام بناء وتعمير البلاد زادت من قوتنا واعطتنا دافعا كبيرا لزيادة جهودنا العملية وخبراتنا في ميدان العمل . يقع علي عاتقنا في هذه الاعوام القادمة العمل دون كلل علي تعزيز ذلك وزيادة قدراتنا العملية دون الالتفات الي هذه العدائيات وإعطاء الفرصة لها لعرقلة مسيرتنا ، والصورة واضحة امامنا حاليا لما يجب تحقيقه ، يجب أن لا تشغلنا وتقلقنا هذه التحديات في هذه المرحلة بل علينا العمل علي إجتيارها والتفكير فيما من شأنه بناء بلادنا وتطورها ، خاصة في ظل هذه التطورات الدبلوماسية التي تحتم علينا العمل علي تعزيز تلك العلاقات والارتقاء بها نحو آفاق ارحب .

في الختام فخامة الرئيس ، بالتأكيد مررنا بالكثير من التحديات خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية كحكومة وشعب ، كيف كانت المسيرة إجمالا بمنظور طموحاتنا والتحديات التي واجهناها ؟ وماهي الفرص المستقبلية ؟

السيد الرئيس: ناضلنا طويلا لنصل لهذه المرحلة ومررنا بالكثير من المحطات بدءا من الكفاح المسلح وحتى نيل الاستقلال ، وشكل ذلك

ارضية لنا خلال الاعوام الخمسة والعشرين الماضية للإنطلاق ووضع البرامج نحو بناء الوطن اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا ، هناك أمرين يمكن رؤيتهما ، يمكن القول أنه كان من الممكن تحقيق أكثر من ما حققناه لولا هذه العراقيل التي وضعت امامنا . ومن منظور آخر فقد دفعتنا تلك العدائيات الي العمل المضاعف ، فبالرغم من أنها عرقلتنا فقد زادت من قوتنا وانجازاتنا ولم نتخلف عن ركب التقدم . يجب أن نبتعد عن التمنيات وأن لا نبالغ في عكس انجازاتنا بل مضاعفتها، والاستفادة من ثرواتنا المحدودة بالطريقة المثلي بالاستفادة من قيم التضحيات والعمل التي نتمتع بها . يمكن لنا تحقيق الكثير ونمتلك الامكانية لذلك خاصة في هذه المرحلة التي وصلنا لها . نحتاج الي تقييم ادائنا دون عقد المقارنات مع من هم دوننا أو من هم افضل منا فلكل دولة مميزاتا وتجربتها الخاصة . علينا العمل بكل قوتنا وامكانياتنا المتاحة وترجمة ذلك عبر العمل في الاعوام القادمة . يمكن ان تكون هذه السنة نقطة انطلاقا لنا لتنفيذ ما خططنا له سابقا والدخول في مرحلة جديدة .

في الختام فخامة الرئيس بمناسبة العام الجديد ماهي الرسالة التي تريد توجيهها لهذا الشعب الأبي ؟

السيد الرئيس: اخترنا قوتنا وصمودنا وتصدينا عبر ثلاثة اجيال متعاقبة ، وقوة هذا الشعب متعاضمة ، وندرك تماما ما علينا فعله عبر تناغمنا . يجب علينا الآن الدفع بوتيرة الإنتاج كما ونوعا عبر العمل لنصل في الختام الي الهدف الرئيس وهو بناء وطن متطور ومزدهر ، ولا يمكن تجاوز كل هذه التحديات والعدائيات الا عبر المشاركة الجمعية وتحمل الجميع لمسئولياتهم وواجباتهم . ستكون هناك محطات تقييمية لمسيرة الخمسة والعشرين بشكل واسع نتناول فيها ماتم إنجازه ونقاط الضعف والقوة . ما اوصي به الجميع هو الجد والاجتهاد في العمل للدفع بوتيرة التطور.

